الجزء الأول

نظرة عامة (Overview)

السكان والتنمية: نقاشات قديمة واستنتاجات جديدة

(Population and Development: Old Debates, New Conclusions)

روبرت كاسين

(Robert Cassen)

بدأت «النقاشات القديمة» حول السكان والتنمية، حَسَنة الصيت أو سيِّئة الصيت، مع توماس روبرت مالثوس (Thomas Robert Malthus). فآراؤه الأولى الكئيبة حول العلاقة بينهما، والتي كانت في أيامه ولا زالت حتى الآن ذات نفوذ كبير بصورة خاطئة، كانت قائمة على خطأ. فقد كان من رأيه أن انتاج الغذاء لن يتزايد إلاّ وفق قاعدة الربح البسيط، في حين أن عدد السكان سيتزايد وفق قاعدة الربح المركَّب وبالتالي سيظل عدد السكان هذا يتزايد على الدوام بأسرع من التزايد في إمدادات الغذاء، وسيظل الأمر كذلك حتى تعيد المجاعات والموت الغذاء والسكان إلى ميزانٍ متعادل. ولكنَّ الحقيقة هي أن إنتاج الغذاء في العالم ظلَّ بصورة مضطردة يتزايد بأسرع من تزايد عدد السكان، ولربما سيظلُّ كذلك حتى وقتٍ طويل آت، رغم أن ذلك لن يتم بدون مشاكل اقتصادية وبيئية في المستقبل.[1] حقيقة، قام مالثوس بمراجعة الكثير من أفكاره فيما بعد، ولكنَّ آراءَه أثارت فلسفات اجتماعية قصاصيَّة في القرن التاسع عشر وما تلاه: فقد كان من رأي أتباعه أن لا فائدة ترتجى من مساعدة الفقراء – لأنهم لن يفعلوا شيئاً سوى المزيد من «التكاثر»، حتى تقلِّل الحروب والجوع أو المرض من أعدادهم.

ولعلَّ التركة التي خلَّفها مالثوس هي أحد الأسباب الكامنة التي أدَّت إلى جعل الجدل حول السكان والتنمية حامي الوطيس إلى هذا الحد. فأي واحدٍ قال في السنوات الأخيرة إن للنمو السكاني آثاراً سلبية على التنمية، مهما كانت الأسباب التي يتذرَّع بها. فقد كان يُوصم بأنه «من أتباع مالثوس» أو «من أتباع مالثوس الجدد»، وهكذا فقد كان يُوضع في الحال في قائمة المفكرين المُبْغَضين إلى حدٍ كبير. ولمّا كان ماركس هاجم مالثوس فقد وضع الكثير من المفكرين الراديكاليين مَنْ زعموا أنهم من أتباع مالثوس في المعسكر الامبريالي أو في معسكر الامبرياليين الجدد، على الأقل فيما يتعلق بالجدل بين الدول المتقدمة والدول النامية.[٢] فقد نُظِر إلى «التحكُّم في عدد السكان» على أساس أنه من بنات أفكار دول الشمال، مغلَّفة كمساعَدة على التنمية وتخفيف الفقر؛ وفي دول الجنوب، كان يُنظر إلى التخلُّف في الغالب كنتيجة لهيمنة دول الشمال على اقتصاد العالم، إن لم يكن كنتيجة للرأسمالية ذاتها، ولكن من المؤكد أن هذا التخلُّف ليس نتيجة للنمو السكاني المفرط.

وبالإضافة إلى العلاقة المالثوسية، ظلت قضايا السكان مثار جدلٍ لأسباب ثلاثة: أولاً، أن هناك عدم وضوح واسع الانتشار حول جوانب التنمية التي يقال إن النمو السكاني يؤثِّر عليها. وثانياً، أن الأدلة المتاحة من الدراسات التجريبية لا تظهر أن النمو السكاني يمارس آثاراً سابية على التنمية. وثالثاً، أن المصاعب إنما تنجم عن وجهات النظر الأخلاقية وفي قضايا السياسات: قضايا تتعلق بالعلاقات الجنسية والتناسل والعلاقات بين الرجال والنساء والأسئلة المتعلقة بتخطيط الأسرة ذاته، وبخاصة في الجدل الدائر بين الشمال والجنوب.

أمّا الجدل في الأوساط القائمة على البحث العلمي فقد جرى تضخيمه وإثارة جدل مماثل له في وسائل الإعلام، حيث جرى إثارة قضايا أكثر بشاعة بالإضافة إلى هذه القضايا المشروعة التي ازدادت بالفعل صعوبة. وقد أطلق على القضايا الأكثر بشاعة تعبير «الانتحار العِرقي (race suicide)»، أي الفكرة القائلة بأن فروقات نسبة المواليد لمختلف الأقليات السكانية، أو تدفقات هجرات معيّنة تشكّل خطورة على الأغلبية. كما ظهرت إمكانية الصراع الاجتماعي والعواقب الخطيرة بل حتى الوخيمة على البيئة ونوعية الحياة.[٣] ولا يتطرَّق هذا الكتاب لمثل هذه القضايا، ولكن من المهم الاعتراف بمدى الخطورة التي يمكن

للمسائل السكانية – أو المسائل التي يفترض أنها مرتبطة بالنمو السكاني – أن تولّدها في بعض الأوساط.

الجدل الدولي (The International Debate)

تشكّل الانقسامات بين الدول المتقدمة والدول النامية جزءاً من خلفيّة الجدل الدولي حول السكان. وكما يقول كافال غالهاتي (Kaval Gulhati) وليزا بيتس (Lisa Bates) فقد هيمنت الانقسامات بين الشمال والجنوب على المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٧٤ في بوخارست؛ ونجم عن المؤتمر عبارات خالدة من مثل «التنمية هي أفضل وسيلة لمنع الحمل» التي قالها وزير الصحة الهندي، و«إن مستقبل الجنس البشري مستقبل مُشْرق» التي وردت على لسان المندوب الصيني. ورغم أن الشمال والجنوب لم يكن أي منهما بأية حال على قلب رجل واحد، إلاّ أن من الممكن تحديد وجهة نظر الشمال في ذلك الوقت على أنها كانت مهتمة اهتماماً قوياً بالنمو السكاني السريع بزعامة الولايات المتحدة التي كانت تدعو إلى قيام مبادرات حازمة ومستهدفة لتخطيط الأسرة. أمّا الدول النامية فقد كانت تقاوم بصورة عامة الفكرة القائلة بأن نقص التنمية في تلك الدول له علاقة بالنمو السكاني وهي الفكرة التي لم تكن هذه الدول ترغب في مناقشتها بمعزل عن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكبر شأناً.

ومما يدعو للسخرية، أنه بحلول المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٨٤ في مكسيكو سيتي، كانت الدول النامية قد غيّرت من وجهة نظرها، وفقدت الوفود الافريقية بصورة خاصة تفاؤلها الذي أبدته في وقت سابق والمتمثّل في أن الأراضي شاسعة المساحة في قارتهم والموارد الطبيعية الوفيرة لقادرة بلا حدود على المحافظة على النمو السكاني فيها. كما قامت الصين كذلك، بتغيير كامل ومفاجئ في موقفها، معدّدة ومبرِّرة سياساتها الجديدة القائمة على تحديد السكان. وتراجعت الولايات المتحدة عن زعامتها التي حظيت بها من قبل؛ فقد قامت إدارة ريغان (Regan)، في استجابة للأطراف المناهضة للإجهاض (وحتى المناهضة لتخطيط الأسرة)، وكذلك للتفكير المحافظ الجديد والتفكير المؤيد لحرية الإرادة، بتبني الخطّ القائل إن عدد السكان هو أمر محايد بل إنه عامل إيجابي، شريطة أن يكون النظام الاقتصادي المرغوب في موضعه الصحيح.[٤]

واليوم، فإن لدى العديد من الدول النامية برامج نشطة في تخطيط الأسرة؛ ومما يلفت النظر في ذلك، هو أن كلَّ المواقف الرسمية لهذه الدول تقوم على الاهتمام بأفراد المجتمع والتأكيد على صحة المرأة والطفل، وإتاحة الحصول على موانع الحمل، والتأكيد على حقوق المرأة. كما تتحدّث هذه الدول عن مشاكل توفير التعليم والصحة والعمل للأعداد السكانية المتزايدة بصورة سريعة. وهناك إجماع دولي متزايد يحيط بفكرة التنمية القابلة للاستدامة، رغم أن القضايا الخلافية لا زالت على حالها.

وزادت حدَّة بعض الانقسامات على يد المنظمات غير الحكومية (NGOs)، التي أصبحت نشطة في هذا الجدل. فقد قامت الجماعات الدينية وجماعات المرأة بالنقاش العالي الصاخب لقضايا الإجهاض وغيره من القضايا، مما جعل الجدل حول «حق الحياة» و«حقّ المرء في التصرف بجسده» يتخذ أبعاداً دولية ومحلية. وقامت المنظمات النسائية بحملات ضد طرق منع الحمل الفردي الذي اعتبرته غير آمن، وكذلك ضد برامج التخطيط الأسري التي تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على أساليب معيّنة (مثل تعقيم الإناث)، أو تلك التي تضع الأهداف الديموغرافية في مرتبة أهم من حاجات وحقوق النساء والأمهَّات. وأثبتت الجماعات البيئية كذلك دورها بصورة متزايدة، بل وزعم البعض منها بأن هناك آثاراً خطيرة سلبية للنمو السكاني على البيئة.

وفي العالم النامي، كما في العالم المتقدم، لم تثر سوى القليل من قضايا التنمية – سياسياً وأكاديمياً – مثل ما أثارته العلاقات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والرفاه البشري. وينبغي أن يكون هذا الأمر قضية بسيطة: هل تستطيع الدول التي غدت فقيرة فعلاً رفع مستوى معيشة شعوبها إذا كانت هذه الشعوب تتزايد بسرعة فائقة؟ والإجابة على ذلك بسيطة أيضاً: نعم تستطيع ذلك، بل إنها فعلت ذلك في الغالب. غير أن الأسئلة التي تعقب ذلك ليست بمثل هذه البساطة:هل كان بإمكان هذه الدول أن تفعل أفضل مما فعلته لو كانت أعداد سكانها تتزايد بصورة أكثر بطئاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي ينبغي عمله؟

من الواضح أن النمو السكاني لا يستطيع الاستمرار بصورة لا نهائية – إذ إن هناك

بعض الحدود لعدد الناس الذين يمكن لكوكبنا إعالتهم. ولكن وماذا عن نوعية الحياة؟ وهل هناك ثمَّة فوائد من وراء إبطاء النمو السكاني قبل زمن كافٍ من الوصول إلى حدود «السعَة التحمليَّة (Carrying Capacity)» للأرض؟ أليس حجم كفَّة ميزان السكان بالنسبة للموارد، وكذلك نسبة النمو في مستوى المعيشة من الأمور الهامة؟[٥]

وعلى العموم فإن نِسَب النمو السكاني آخذة في الهبوط. فأحد آثار التنمية الاقتصادية هو أولاً انخفاض عدد الوفيات، التي تؤدي إلى زيادة عدد السكان، وبعد ذلك، وبفارق زمني، يأتي الأثر المتمثِّل في انخفاض في عدد المواليد إلى نقطة في خاتم الأمر لا يكاد يزيد عندها عن عدد الوفيات، ويأخذ النمو السكاني في التباطؤ إلى الحدِّ الأدنى – وهي العملية المسماة بـ «الانتقال الديمغرافي (Demographic Transition)». ولمّا كان من المتوقع أن يحدث هذا في كلِّ مكان، فإن السؤال ينحصر إذن عند ما أهمية تسارع عملية الانتقال هذه ولماذا؟.

لقد جاء جزء من الدافع لإعداد هذا الكتاب من قِبل دراسة أعدتها الأكاديمية القومية للعلوم (National Academy of Sciences) عام ١٩٨٦.[٦] فقد تقبلَّت هذه الدراسة «استنتاجاً نوعياً» مفاده أن «النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً لمعظم الدول النامية»؛ ولكنَّ هذه الدراسة تقبلَّت ذلك على استحياء شديد لم يصاحبه أية نَغَمه استعجال. وأكَّدت بصورة خاصة على سعة النمو السكاني نفسه في الحثِّ على إحداث التغيُّر التكنولوجي المناسب والتعديلات المناسبة على السياسات – وهي أمور من الممكن أن تكون موضع شك إزاء الكثير من الأمثلة التي لم يحدث ذلك فيها، سواء أكان ذلك في إدارة موارد الممتلكات العامة وسياسات الأسعار الزراعية والضوابط البيئية أو تنمية المدن. وكذلك، فإن النمو السكاني غير **ضروري** للحفز على إحداث مثل هذه التغييرات، وفق ما جاء في الدراسة.

أمّا الاستنتاجات التي توصلنا لها نحن فيمكن تلخيصها بصورة مختصرة كما يلي: إن أوضح دليل على الآثار السلبية للنمو السكاني في ظل نسبة المواليد العالية يمكن مشاهدتها على المستوى الفردي والعائلي. فالأمهات اللواتي يتعرَّضنَ للحمل مرات كثيرة جداً يكُنَّ عرضة لخطر الموت بدرجة عالية. والكثير من مثل هذه الوفيات تنجم عن الإجهاض غير الآمن. والأطفال الذين لديهم عدد كبير من الإخوة والأخوات من المحتمل أنهم سيكونوا

محرومين من أوجه عدَّة. والفتيات يعانين بصورة خاصة؛ وإذا ما فشلن في الحصول على التعليم، فإن المشهد يُصبح مُعداً لانتقال الفقر ونسبة المواليد العالية من جيل إلى جيل.

أمّا الدليل على المستوى الاقتصادي الواسع فهو دليل غير حاسم قاطع بأكثر من ذلك بكثير. إذ لا يقدِّم التحليل الإحصائي عبر الدول النامية الذي يتقصَّى أثر النمو السكاني على معدل دخل الفرد وغيره من العوامل أي نتائج مؤكدَّة. إلاّ أن دراسة الدول فرادى يظهر، على أية حال، أن هناك حقيقة مشاكل شارفت على الحل بالنسبة للعديد من الدول وبخاصة الأفقر منها في مجال توفير فرص العمل المريحة، والتعليم المدرسي المناسب والخدمات الصحية. ولكن هناك مشاكل معيّنة حيث أصبحت الزراعة بالفعل على هامش الإنتاج المجزي.

وإذا أمعنَّا النظر في قضايا أخرى مثل الفقر والبيئة والهجرة، فإننا نجد أن تأثير السكان يجري التخفيف منه بفعل سلسلة من العوامل الأخرى. وأن تأثير السكان يعتمد إلى حدٍ كبير على كيفية سلوك هذه العوامل الأخرى أو على طريقة التعامل معها. ويمكن للنمو السكاني أن يؤثِّر على بعض هذه العوامل المخفِّفة؛ كما أنه ذاته يعمل أيضاً كعنصر مساهم على المدى البعيد. والطاقة المؤسساتية لوضع السياسات الصحيحة والحوافز المساعدة في موضعها هي من الأمور الحاسمة في تحديد ما إذا سيكون من الممكن، أم لا، استيعاب النمو السكاني بدون آثار سلبية، إلاّ أن من سوء الطالع أن تكون الدول الفقيرة ذاتها هي التي لا تتوافر فيها هذه الطاقة المؤسساتية. وبالنسبة لمثل هذه الدول، فإنه يبدو من الواضح تماماً أن النمو السكاني الأبطأ سيبرهن على أنه مفيد لها.

المستقبل الديمغرافي (The Demogrphic Future)

يلخِّص توماس ميريك (Thomas Merrick) ماذا يُحتمل أن يكون عليه حال المستقبل الديمغرافي والاختلاف الذي يمكن أن يحدث بفعل السياسات الصحيَّة والسكانية النشطة، فمُعظم النمو السكاني في العالم سيحدث في الدول النامية. حقيقة إن معدلات النمو السكاني في هذه الدول قد بدأت بالفعل في التضاؤل من مستوى المعدل الذروي الذي وصل إلى أكثر من ٢٫٥ بالمائة في العام في السبعينات، ولكن أحد آثار نسبة المواليد العالية

التي حدثت في الماضي هو بنية بشرية تتألف من ذوي الأعمار الشابة، وهذا يعني أنه حتى بعد الوصول إلى نسبة المواليد الإحلالية (replacement fertility) (حوالي ٢ر١ طفل لكلّ زوجين) فإن عدد السكان سيظل مستمراً في الزيادة بصورة كبيرة – وهو ما يطلق عليه الديمغرافيّون مصطلح «الزَخَم السكاني (Population Momentum)». ومعظم الدول لا زالت بعيدة بعض الشيء عن نسبة المواليد الإحلاليَّة. إذ لا زال المعدل بالنسبة للدول النامية هو ٦ر٣ طفل لكل زوج، وهي نسبة متدنية عن ٦ر٢ التي كانت عليها في عام ١٩٥٠، ولكنها لا زالت تراوح مما يقرب من ٦ في إفريقيا إلى أكثر قليلاً من ٣ في آسيا وأمريكا اللاتينية.[٧]

وتختلف التقديرات وفقاً للافتراضات المتعلقة باتجاهات نسبة المواليد المستقبلية بصورة رئيسية. وتقدِّم التقديرات التقليدية للبنك الدولي عدداً لسكان العالم في عام ٢٠٢٥ هو ٨ر٣ بليون نسمة. وسيعيش سبعة بلايين تقريباً (أو خمسة أسداس عدد سكان الكوكب) في الدول النامية، بينما سيعيش السدس المتبقي في الدول المتقدمة، مقارنة بثلثي سكان العالم في الدول النامية والثلث الباقي في الدول المتقدمة في عام ١٩٥٠. وعلى افتراض أن نسبة المواليد الإحلاليَّة سيتم الوصول إليها في وقت ما حوالي عام ٢٠٣٠، مع بعض الاختلافات بين الدول فرادى، فلا بدّ أن يستقرَّ عدد سكان الدول النامية بأكثر بقليل من ١٠ بلايين مع نهاية القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي سيصل فيه عدد كل من الهند والصين ٩ر١ بليون نسمة.

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثِّر على هذه الأرقام. فالوفيات قد لا تحدث وفق ما هو متوقَّع، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى عدم التأكد من مستقبل مرض المناعة المكتسبة (الايدز)؛ إذ وفقاً للتوقعات المتشائمة، على أية حال، فإن الوفيات المتعلقة بالايدز ستحول في الغالب دون تدنِّي معدلات الوفيات على النقيض مما ستفعله الأسباب الأُخرى للوفيات (ولا يرى سوى اثنان من علماء الأوبئة أن الإيدز يمكن أن يؤدي إلى هبوط فعلي في عدد السكان في الدول التي يكون فيها أكثر انتشاراً؛ ولكن لا يشاطرهما الكثيرون من العلماء الآخرين هذا الرأي). فالنمو المستقبلي للسكان يعتمد إلى حدٍ كبير، على خَطْوِ هبوط نسبة المواليد – أي فيما إذا كان الأزواج سيختارون بصورة فردية عاجلاً أم آجلاً

تحديد عدد الأطفال الذين سينجبونهم. كما يمكن إحداث التسارع في هبوط نسبة المواليد بطريقتين أُخريين متمِّمتين. الأولى هي إمكانية تحسين فرص الحصول على موانع الحمل بالنسبة لأولئك الذين يرغبون بالفعل في تحديد نسلهم. ويُعتقد أن أكثر من ١٠٠ مليون زوج (حوالي ١٥ بالمائة من الأزواج الذين زوجاتهم هنَّ في سنِّ الحمل) يرغبون في هذا التحديد للنسل. والطريقة الثانية تتمثَّل في أن التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يساعدا على زيادة الرغبة في تكوين أُسرٍ أصغر عدداً بين أولئك الذين لا زالوا يرغبون في تكوين الأُسر الكبيرة. وتشمل مثل هذه التغيّرات الزواج المتأخِّر وفترات أطول بين الحَمْل والحَمْل. ومثل هذا التأخير هو من أسباب هبوط نسبة المواليد، كما يمكن لها أن تخفِّض من زَخَم السكان بعد الوصول الى مرحلة نسبة المواليد الإحلاليَّة.

ويرى ميريك أن الجدل حول محدِّدات نسبة المواليد قد وصل إلى ما هو أبعد من مجرد النظر إلى الأمر من زاوية «العرض» و«الطلب». ففي الماضي كان يُعتقد أن مجرَّد إتاحة خدمات التخطيط الأُسري سوف تساعد على تخفيض نسبة المواليد، كما كان يرى آخرون أن العامل الهام هو توفير «الطلب» على هذه الخدمات. غير أن حقيقة الأمر هي أنه إذا كان الناس يرغبون في تحديد النسل – بسبب التغيُّر الاجتماعي الاقتصادي في الأساس – فإنهم سيقومون بذلك. ويرى ميريك أن الجدل حول العرض والطلب غير كافٍ لتوجيه دفَّة السياسات في هذا الأمر. إذ لا بدّ من الاهتمام بهما معاً. ومع ذلك، فإنه يرى أن هناك دليلاً واسع المدى على أهمية خدمات التخطيط الأسري المقدّمة اليوم في المساعدة على تخفيض النسل، حتى في ظل ظروف اجتماعية مغايرة.

منظور تاريخي (A Historical Perspective)

يقدّم ألن كيلي (Allen Kelley) و وليم ماكغريفي (William McGreevey) منظوراً تاريخياً للجدل حول الاقتصاد الواسع (macroeconomic debate) . وهما يستشهدان بالدراسات التي تُظهر أنه طوال وقت طويل في تاريخ بعض الدول الصناعية قامت الزيادات الكبيرة في نموِّ عدد السكان بممارسة ضغوطٍ في اتجاه تخفيض الأسعار، وأنها على المدى القصير قد تأخذ الأُجور بعيداً عن سوق العمل. أمّا تأثيرات مثل هذه الضغوط على النمو الاقتصادي

على المدى البعيد فهي على أية حال غير واضحة سواء أكان ذلك نظرياً أم تاريخياً. وفي بعض الأحيان تضاءلت هذه الآثار السلبية للسكان، ويقال إن ذلك جاء نتيجة لتحسُّن الأسواق والتكنولوجيا اللتين جعلتا من الأسهل الإفادة من نمو القوى العاملة. وكان أحد العوامل الرئيسية في قيام الدول الصناعية بتوفير الأجواء المناسبة للنمو السكاني هو زيادة الانتاجية الزراعية (التي سمحت بانتقال العمالة إلى الصناعة) وازدياد الرخاء في المناطق الريفيّة.

ويقارن الكاتبان بين هذه التجربة وتلك الخاصة بالدول النامية، حيث يتزايد النمو السكاني بأسرع بكثير مما كانت عليه الحال في الدول الصناعية الحالية. وزيادة على ذلك، فإن السياسات الحكومية المشكوك فيها – مثل التحكم في الأسعار والانحياز ضد الزراعة – غالباً ما تتسبَّب في نسف الحوافز المؤدية إلى استحداث التكنولوجيا الجديدة وإلى مساعدة الاقتصادات الريفية على التكيُّف مع عدد السكان المتزايد. كما يمكن للسياسات الضعيفة وعدة عوامل أخرى أن تُبعد الأُسر عن رؤية مدى الفائدة التي يمكن أن تجنيها من وراء إنجاب عدد أقل من الأطفال. كما أن تخصيص الموارد بصورة تؤدي إلى هدرها وهو التخصيص النابع من السياسات السيئة من شأنه أن يتضخَّم ويتسع بفعل النمو السكاني السريع. إلاّ أنه إذا لم يجرِ إصلاح فشل السياسات هذه فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يفتر ويضعف حتى في ظلِّ النمو السكاني الأكثر بطئاً. وستشهد التسعينات تحرراً متزايداً في التجارة والتدفقات التجارية والأسواق والسياسات المالية؛ ويتنبأ المؤلفان بأن تؤدي هذه الاتجاهات إلى تخفيض العواقب المضادة المحتملة للنمو السكاني السريع – مع أن هذه النتائج من المحتمل أنها ستكون سلبية في الدول الأكثر فقراً.

ويوضِّح كيلي وماكغريفي طريقة بديلة للنظر في المشكلة السكانية – وهي ما يطلق عليه تعبير المنهج «التعديلي» ("revisionist" approach) أو التنقيحي. إذ عوضاً عن تفحُّص الآثار قريبة المدى لعنصر أو عنصرين في الحالة المعنية، فإن المختص التعديلي أو التنقيحي يقوم بتفحُّص فترات زمنية أطول ويأخذ في الاعتبار العمليات الكثيرة التي يمكن للمجتمع من خلالها أن يتكيَّف – أو يفشل في التكيُّف – مع أعداد السكان المتنامية. ولن تواجه اقتصادات الدول حدوداً مؤثِّرة على النمو إلاّ عندما تكون هناك قيود ملزمة خاصة يعجز الإبداع الإنساني عن التغلب عليها.

الحسابات غير السهلة جداً في أعداد السكان والتنمية

(The Not - so - Simple Arithmetic of Population and Development)

ما الذي نشير له عندما نتحدث عن تأثير النمو السكاني على التنمية؟ قد تعني التنمية نمو الاقتصاد قياساً على الناتج القومي الإجمالي (GNP). فلو كان هذا هو مؤشرُ التنمية، لربما أمكننا القول أن عدد السكان هوعامل إيجابي على الناتج القومي الإجمالي وفق قياساته التقليدية. ورغم أن بعض الدراسات كانت تعارض هذا المفهوم، إلاّ أنه لم يَعُد يُعْتدُّ بها هذه الأيام.[٨] ومع ذلك، فهناك مشكلة رئيسية في القياسات التقليدية للناتج القومي الإجمالي: فهذه القياسات لا تحسب للبيئة حساباً مناسباً.

فلو استنفذت الموارد الطبيعية النادرة في عملية النمو، أي لو تلوَّث الهواء والماء والتربة فإن التغييرات السنوية على الناتج القومي الإجمالي لن تتأثر وفق المقاييس التقليدية. وعلماء الاقتصاد يتحدثون عن الإنتاج القومي الصافي (NNP) أو الدخل القومي، وهذا يختلف عن الناتج القومي الإجمالي في احتسابه لاستعمال رأس المال الذي يصنعه الإنسان (man - made capital) ولكنه مع ذلك لا يحتسب استعمال رأس المال الطبيعي (natural capital). فلو ارتبط النمو السكاني بالآثار بالغة السلبية على الموارد الطبيعية، لأصبحت الآثار المفيدة لعدد السكان على نمو الناتج القومي موضع تساؤل.

إذن، ماذا عن أثر النمو السكاني على دخل الفرد الواحد (per capitaincome)؟ لنفرض أن النمو السكاني يساهم إيجابياً فعلاً في نمو الناتج القومي الإجمالي، حتى لو كان هذا الناتج هو الناتج القومي الإجمالي المعدَّل وفق المصادر الطبيعية، فما أثره على معدل الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد الواحد؟ وهنا يوحي علم الاقتصاد البسيط أن هذا الأثر ربما كان سلبياً. وما لم يمارس عدد السكان تأثيراً إيجابياً قوياً على تكوين رأس المال – والرأي القائل أنه يقوم بذلك فعلاً لا يعدو كونه رأي الأقلية من العلماء – فإنه سيكون هناك عدد أكبر من الناس، وسيكون هناك رأس مال أقل بالنسبة للفرد الواحد؛ ونتيجة لذلك، ومع أن الناتج الإجمالي قد يكون أكبر عندما يكون عدد السكان أكبر كذلك، فإن الناتج بالنسبة للفرد الواحد سيكون أصغر.[٩] إلاّ أن هناك على أية حال ثلاثة آراء محتملة ضد هذا الرأي:

الأول: هو أن عدد السكان الأكبر قد يؤدي إلى توليد الاقتصادات الكبرى (economies of scale)؛ وثانياً أنه قد يحفز على التغيُّر التكنولوجي الملائم؛ وثالثاً أنه كلما تنامي عدد السكان، فإن متوسط أعمار القوى العاملة سيكون أصغر سناً وهو ما قد يكون له آثار مفيدة على الإنتاجية.

وكل من هذه الآراء الثلاثة جدير بالتصديق، غير أن مغزاها الكمي غير واضح. إذ رغم أن عدد السكان الأكبر قد يحظى بالاقتصادات الكبرى غير المتاحة للاقتصادات الأصغر شأناً، إلاّ أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو ما الذي سيحدث للاقتصاد عندما يأخذ في اكتساب عدد السكان الأكبر. فإذا كانت تكاليف النمو السكاني باهظة في بادئ الأمر، فإن الفوائد التي يفترض أنه سيحققها فيما بعد ستتلاشى. كذلك فإن الاقتصادات الكبرى القائمة على السلع القابلة للتجارة هي على أية حال متاحة من خلال هذه التجارة ولا تتطلب أن يكون عدد سكان موطِنها كبيراً. وزيادة على ذلك، لم ينجح علماء الاقتصاد حتى الآن في قياس الآثار الناجمة عن الحجم في الاقتصادات الكبرى.

وسواء كان نمو السكان يحفز على التغيُّر التكنولوجي الملائم أم لا، فإن ذلك غير واضح كذلك. وعندما طرح هذا الرأي لأول مرّة، جرى تطبيقه على المجتمعات الزراعية على مدى حقبة تاريخية طويلة؛ ومع ازدياد كثافة السكان، جرى استحداث قياسات جديدة للزراعة الكثيفة، الأمر الذي جعل الناس أكثر غنى عن ذي قبل.[١٠] أمّا اليوم، على أية حال، فإنه، بغضّ النظر عن المشاكل البيئية الناجمة عن تكثيف الزراعة، يوجد هناك الكثير من الأدلّة على أن النمو السكاني يفشل في الوصول الى الآثار المفيدة – من الدراسات الحديثة لأسباب تردّي الحضارة الانكانية القديمة (Ancient Incan Civilization)، إلى معظم المناطق الريفية الإفريقية خلال الثلاثين عاماً الماضية.

وفي أواخر القرن العشرين، لا يمثل التغيّر التكنولوجي، إلى حد كبير، دالةً من دلائل النمو السكاني. وعندما تكون الدول بعيدة عن حدود المعرفة الفنية القائمة، فلن تكون هناك حاجة للنمو السكاني كي «يحفز» على خَلْق التكنولوجيا، والتي هي في العادة، على أية حال، نتاج البحث العلمي المكثّف لا القوى الاجتماعية، وإحدى الميزات التي تحظى بها

الدول «التي تتأخر في التنمية (late developer)" هي أنه تتاح لها الفرصة للإفادة من التكنولوجيا التي قامت الدول الأخرى بإيجادها. وكما سنرى، فإن النمو السكاني السريع في الدول الفقيرة قد يشكّل عائقاً في وجه تبنّي التكنولوجيا الجديدة وليس مساعداً على ذلك.

وتتجاوز الأسئلة الخاصة بأثر المتوسط السني للقوى العاملة على النمو الاقتصادي والتنمية حدود النموذج الاقتصادي البسيط نسبياً الذي يسيِّره رأس المال والذي نحاول بحثه بصورة ضمنية في هذا السياق حتى هذه النقطة. وفي الحقيقة فإن الجهد الجديد المثير الجاري في مجال نظرية النمو في علم الاقتصاد الآن يعطي مصداقية أكبر إلى دور المعرفة الإنسانية والموارد البشرية مما كانت تعطيه النظريات الاقتصادية الأقدم عهداً»[١١] ولكنَّ القضية الحقيقية ليست ما إذا كان عدد السكان يمثّل ميزةً في حد ذاته أم لا بل إن القضية هي فيما إذا كان هؤلاء السكان أكثر صحة وأكثر تعليماً وأكثر حصولاً على فرص العمل. فإذا كان عدد السكان يتنامى على نحو سريع، فما هي طاقة الدولة المعنيَّة على إيصال هذه المزايا لأعداد سكانها المتزايدين؟.

فقد أدى الفشل في طرح هذا السؤال في كتاب المَوْرد الجوهري (The Ultimate Resource) ذي الأثر الكبير الذي كتبه جوليان سايمون (Julian Simon) إلى مغالطة أو إلى فكرة خاطئة.[١٢] إذ كان من رأي سايمون أنه كلما زاد عدد المواليد، كلما زاد عدد العباقرة في الأمة، والذين يقدّمون بدورهم فوائد لا تعد ولا تحصى للمجتمع. وفي حين أن هذا المفهوم قد ينطبق على العباقرة أو، بلغة العصر، على المخترعين والعلماء، فإن استخدام مثل هذه الحجج في سبيل دعم فكرة النمو السكاني بغض النظر عن العواقب الأخرى لهذا النمو، لا بدّ وأن يفضي إلى جعل الأمر أقرب إلى ما يكون إلى التفاهة. إذ تجاهل سايمون الحقيقة القائلة إنه عندما يُعيق النمو السكاني الحكومات عن تقديم الخدمات التربوية والصحية السليمة إلى شعوبها، فإن الملايين من هذه الشعوب سيولدون ويموتون دون أن تتاح لهم على الاطلاق الفرصة في تحقيق تطلعاتهم. والشائع في النماذج التي يرسمها سايمون هي أنَّ كلَّ فردٍ يجري توظيفه بصورة منتجة، وأن رأس المال الاجتماعي العام أمر مجاني. ولكنَّ الحقيقة في الدول النامية الفقيرة مغايرة لذلك تماماً.

الدليل (The Evidence)

تستشهد وجهتا النظر الرئيسيتان السائدتان في الجدل السكاني بالأدلة القائمة على المقارنات الدولية. وبصورة خاصة، تعتمد المدرسة «التفاؤلية» أو «اللامبالية» اعتماداً كبيراً على الحقيقة القائلة إنه لا يبدو هناك سوى رابطة ضعيفة بين النمو السكاني والنمو في الدخل بالنسبة للفرد الواحد في الدول النامية أو في الحقيقة بين النمو السكاني ومعظم المتغيّرات الأخرى ذات التأثير المحتمل. ولو كان الرأي رأي «المبالاة» فإن من المتوقع، عند أخذ جميع العوامل في الحسبان، أنه كلما كان معدَّل النمو السكاني في دولة ما أعلى، كلما كان معدل الدخل بالنسبة للفرد الواحد فيها أقل.[١٣] فهل نتبنى هذا الرأي؟ من المؤكد أن معاملات الارتباط في أي من الرأيين لا تظهر أي نتيجة يمكن أن يقال عنها إنها نتيجة مضطردة أو صالحة بصورة مضطردة.

ومن بين العدد الكبير من الدراسات التي تحاول دراسة العلاقة بين النمو السكاني والنمو في الدخل بالنسبة للفرد الواحد، يستنتج البعض أن هناك علاقة إيجابية ويستنتج البعض الآخر أن العلاقة سلبية، وبعض ثالث يرى أن لا علاقة بينهما. وفي جميع الحالات، فإن أثر هذه العلاقة قليل، بعضه ذو دلالة احصائية والبعض الآخر ليس له هذه الدلالة. كما أثيرت الأسئلة حول كلٍّ جانب من جوانب هذه الدراسات:هل البيانات الخاصة بها والتي جرت دراستها بيانات صادقة موثوقة؟ وهل تأخذ نماذج الدراسة جميع المتغيرات المناسبة في الحسبان؟ وهل تتضمَّن هذه المتغيرات الإمكانية القائلة إنه في حين أن عدد السكان يؤثِّر على التنمية فإن التنمية أيضاً يمكن لها أن تؤثِّر على عدد السكان؟[١٤] وقد توصلَّت الدراسات الأحدث إلى أنه في الثمانينات كانت هناك علاقة إيجابية (بين النمو السكاني والتنمية). ولكنَّ هذه النتيجة محرجة لكلٍّ من أصحاب نظرية «المبالاة» وأصحاب نظرية «اللامبالاة». فأولئك الذين رفضوا الرأي السابق الذي كان يقول بعدم وجود علاقة بينهما على أساس أنه رأي غير صادق لا يعتد به، لا يمكنهم الآن قبول الرأي الجديد (الذي ظهر في الثمانينات) بدون تحفُّظ؛ وأولئك الذين كانوا يرون أن عدم وجود علاقة (بين نمو السكان والتنمية) يعني أن عدد السكان لم يكن يمثِّل عاملاً سلبياً

عليهم الآن تفسير البيانات الجديدة التي ظهرت. [١٥]

ومن المحتمل أن كلَّ هذه الدراسات غير صادقة إلى حدٍّ الوصول إلى استنتاج له دلالة، اللهمَّ إلاّ إذا استثنينا استنتاجين اثنين: الأول القائل إن عدد السكان ليس العامل الأهم (the dominant factor)، إذ لو كان هو العامل الأهم، لتوصَّلت تلك الدراسات إلى نتائج حاسمة مهما كانت(أي تلك الدراسات) ضعيفة في دلالتها الإحصائية، والاستنتاج الثاني هوأنه لم تجر حتى الآن أية دراسات تحليلية تفي بشروط المعايير القياسية الاقتصادية المعاصرة. وهذا الرأي بدوره يعني أنه إذا لاحت أية فائدة ترتجى من خطٍّ ما من خطوط البحث، فلا بدّ من إعادة البحث فيه ولكن بأساليب محسَّنة. ومن الممكن، على أية حال، أنه لا تلوح حقيقة أية فائدة في الدراسات الإحصائية المقارنة بين الدول؛ فعدد السكان هو ظاهرة تعمل ببطء، ولا تتغيَّر إلاّ قليلاً من سنة إلى أخرى، في حين أن اقتصادات الدول أكثر عرضة للخطر، وتتأثَّر بعدد هائل من العوامل والمتغيِّرات.

وقد تكون دراسة الدول كل على حدة أودراسة مجموعات من الدول التي تتشابه في العديد من الأوجه اللازمة، وعلى مدى فترات زمنية طويلة، أكثر نجاعة وقد تكشف عن نتائج هامة. والحقيقة القائلة إنه لا توجد علاقة (no association) (وهو التعبير الذي يستخدمه كيلي وماكغريفي في هذا الكتاب) عبر جميع الدول (بالنسبة لموضوع التنمية والسكان) قد لا تعني أن عدد السكان هو بالضرورة عامل غير ذي دلالة في كل دولة من الدول؛ ولا بدّ للبحث العلمي في هذا الصدد من أن ينقِّح هذه القضية البحثيَّة عن طريق السعي لإقرار الشروط الأكثر تفصيلاً التي يمكن بموجبها أن يكون عدد السكان عاملاً مناسباً أو غير مناسب. وينبغي ملاحظة أنه عندما يقول علماء الاقتصاد – كما يقول البعض منهم – إنه «لا يوجد دليل» على العلاقة السلبية بين النمو السكاني ونمو الدخل بالنسبة للفرد الواحد، فإن متوسط العلاقات الناجمة عن المقارنات الإحصائية ما بين الدول هي في العادة الدليل **الوحيد** الذي يكون ماثلاً في أذهانهم. ولا بدَّ من تقصِّي أدلة أخرى بجانب ذلك، كما سنرى في هذا الكتاب. [١٦]

وبصورة عامة، فإن علم الاقتصاد البسيط يبدو أنه يشير إلى أن الدول ذات النمو

السكاني الأسرع وتيرةً سينتهي بها الأمر على المدى البعيد بدخل أقل بالنسبة للفرد الواحد. ولكن إذا ما جرى تعقيد النموذج الاقتصادي للسماح بإدخال آثار الاقتصادات الكبرى والتقدم في التكنولوجيا المحسَّنة وآثار أعمار القوى العاملة، عندئذٍ سيكون هناك عدد كبير من الشكوك في النتائج التجريبية بحيث يصعب الوصول إلى نتيجة واضحة – ومن المؤكد خصوصاً بالنسبة للنتيجة التي يمكن أن تكون صالحة لكل الدول في كل الظروف، إذ لا اتجاه ولا حجم هذه الآثار المحتملة معروف بشكل مؤكد على أية صورة من الصور. ويبدو أن من المحتمل أن معدَّل النمو في الدولة الفقيرة – ذات نقاط الضعف الكبيرة القائمة في البنية التحتية والطاقة الإنتاجية والعمالة وضعف القدرة على توفير الصحة والتعليم المناسبين – الذي يؤدي إلى مضاعفة عدد السكان في ٢٠ أو ٣٠ عاماً سيؤدي إلى إلحاق الضرر بمعدَّل تحسُّن مستوى المعيشة. إلاّ أنه لم تستطع النظريات ولا القياسات الاقتصادية حتى الآن إثبات هذه العلاقة بصورة قاطعة.

أمثلة من دراسة الحالات (Some Case Examples)

من الممكن مقارنة «الحالات الناجحة» مؤخراً بالحالات التي لم يحالفها هذا النجاح. فاقتصادات شرق آسيا المتنامية على نحو سريع يعود الفضل في نجاحها بصورة رئيسية إلى النمو السريع في الصادرات المصنَّعة، التي عملت دول هذه المنطقة على القيام بها على أساس أنها أولية قومية ذات أقصى قدر من الأهمية. وأدى هذا إلى تنامي العمالة على نحو سريع، والتي أدّت بدورها إلى توليد عائدات عالية من الاستثمار في التعليم والتدريب. وتحظى جميع دول شرق آسيا النامية ببرامج تخطيط أُسري نشطة ونمو سكاني متراجع بصورة سريعة، الأمر الذي مكَّن الأُسر في هذه الدول من القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية. وقد أطلق على هذه العملية برمَّتها مصطلح «الدائرة الفعالة (the Virtuous Circle)»[١٧]. وعلى النقيض من ذلك، أجبرت معدلات النمو السكاني العالية في إفريقيا وآسيا، بعض أكثر الدول فقراً على مواصلة الاستثمار المكثّف في الزراعة التي أخذت كلفتها ترتفع بصورة متزايدة، وبالتالي تخفِّض من الموارد المتاحة للاستثمار التصنيعي؛[١٨] أمّا دول أخرى، فقد أهملت الاستثمار الزراعي مما ترتَّب عليه عواقب وخيمة مماثلة.

هذه الدول الأكثر فقراً لم تستطع حتى الآن المشاركة بصورة ذات دلالة في النمو السريع للتصنيع الذي تقوم به الدول المتقدمة، ولذلك لم تنمو العمالة ولا عائدات الاستثمار البشري نمواً سريعاً. كما أن التحسينات على التعليم، وهي الأمور البالغة الأهمية لنجاح الاقتصاد لم تحدث بصورة عامة، رغم أن عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس قد تنامى بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان. فالإنفاق التعليمي يتحدَّد بصورة رئيسية وفق الدراسات الاحصائية للسكان (demography) والاقتصاد الأشمل (macroeconomy): ويزيد نمو أعداد السكان في ظل نسبة المواليد العالية من عدد الأطفال الذين ينبغي تعليمهم سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة لأعداد العمالة التي تدفع الضرائب من أجل تعليم هؤلاء الأطفال؛ كما يقدم النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى رفع ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي المخصَّص للتعليم موارد إضافية لذلك التعليم. وفي حين استطاع العديد من الدول النامية رفع نسبة نصيب التلميذ الواحد من الإنفاق في الوقت الذي كان يتزايد فيه عدد سكانها، إلاّ أن معظم الاصلاحات حدثت في الواقع في الدول الأحسن حالاً والتي كانت تتدَّنى فيها نسبة المواليد. وفي الكثير من الدول الأكثر فقراً، ازداد جمهور تلاميذ المدارس بسرعة كبيرة وظل النمو الاقتصادي متواضعاً ولم يرتفع نصيب التعليم من الناتج القومي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، فشلت نوعية التعليم في الغالب من التحسُّن، إن لم تكن ساءت عن ذي قبل. وواجهت هذه الدول، بسبب الاستثمار غير الملائم في الموارد البشرية بصورة جزئية، أعظم الصعاب في رفع مستويات المعيشة وفي تحقيق المنافسة الدولية.

ومالاوي (Malawi) مثال على الدولة ذات الدخل المنخفض والنمو السكاني السريع ونسبة المواليد العالية. فقد وصل حجم العمالة فيها إلى ٣ر٤ مليون عامل في عام ١٩٩٠؛ وسوف يتضاعف هذا الحجم إلى حوالي ٦ر٨ مليون بحلول عام ٢٠١٠. ويعمل ربع العدد الحالي فقط في الوقت الحاضر في القطاع الرسمي أو القطاع الزراعي غير الرسمي؛ وحتى عندما تصبح معدلات النمو الاقتصادي تدعو للتفاؤل، فلن يوظَّف هذان القطاعان سوى ثلث العمالة المتوقعة في عام ٢٠١٠. أمّا العمال الباقون وعددهم ٥ر٤ مليون عامل فيفترض

أنهم سوف يُستوعبون في الملكيات الزراعية الصغيرة. ولكنَّ الملاك الصغار لا يزرعون سوى مجرد ثلثي هكتار – أو ما يكفي بالكاد لسد رمق الأسرة. ولاستيعاب المزيد من العمال الزراعيين، فإن هناك حاجة إلى إيجاد أراضٍ إضافية وإدخالها إلى مجال الزراعة، ولكن لمّا كانت أفضل الأراضي تستغل الآن فعلاً، فإن معظم الأراضي الجديدة اللازمة ستكون أراضٍ هامشية (أي قليلة الإنتاج). حقيقة إن مالاوي لها سجل جيِّد في زيادة الانتاجية الزراعية، ولكن لا بدّ أنه ستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة ومستويات عالية من المدخلات الزراعية الحديثة للمحافظة على عطاء المحاصيل ومنع تردي مداخيل المزارع. وفي الوقت ذاته، أخذت مالاوي تجد من الصعوبة بمكان تحسين المستويات التعليمية الحالية، وستظل على هذا المنوال طالما ظل سكانها يتضاعفون كل عقدين.

وحتى لو تدنَّت نسبة المواليد على الفور في مالاوي، فإن هذا التدني لن يكون له سوى آثار قليلة على مشاكل العمالة على المدى القريب؛ إذ إن معظم القوى العاملة في عام ٢٠١٠ قد وُلدت الآن بالفعل. وعلى أية حال، فإن التوقعات الخاصة بنمو قوة العمل الخاصة بعام ٢٠٤٥ توضِّح أن تدنيات نسبة المواليد على المدى القريب قد تكون ذات أهمية بالغة في إحداث الاختلاف اللازم. فإذا لم تتدنَّ نسبة المواليد، فإن عدد السكان الذين هم في سنِّ العمل سيصل إلى ٤٧ مليون فرد في عام ٢٠٤٥؛ وفي حالة التدنِّي المعتدل في نسبة المواليد، سيصل عدد هؤلاء إلى ٢٣ مليون فرد؛ أمّا في حالة حدوث التدنِّي السريع، فلن يزيد العدد على ١٥ مليون. ويبدو أن من غير المحتمل أن تصبح مالاوي، بدون تدني نسبة المواليد، قادرة على زيادة مقدار رأس المال بالنسبة للفرد الواحد بدرجة تكفي لإحداث تحسينات هامة (ذات دلالة) في الإنتاجية والأجور ومستويات المعيشة في المستقبل المنظور.[١٩] ولا يمكن لنا في هذا الصدد استبعاد إمكانية التحسُّن على مستوى الأفراد في مالاوي في ظلِّ سيناريو النمو العالي لأعداد السكان، إلاّ أن مثل هذه التحسينات ظلت هزيلة خلال العشرين عاماً الماضية، كما يبدو أن التحديات القادمة هائلة في غياب تدنٍّ ذي دلالة في نسبة المواليد. وتوضح هذه الحالة العديد من الموضوعات الواردة في هذا الكتاب.[٢٠]

أمّا كوريا فتعطي مثالاً على النقيض تماماً. فلو أن كوريا حافظت على مستوى نسبة مواليدها عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠، لكان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية فيها قد زاد بمقدار الثلث، والانفاق على التعليم الابتدائي (بنفس معدل التكلفة للتلميذ الواحد) لكان أصبح أعلى بنسبة واحد في المائة من الناتج القومي الإجمالي.[٢١] وفي الحقيقة، على أية حال، فإن كوريا زادت من تدني نسبة المواليد بصورة فعالة من خلال برامج تنظيم الأسرة المدعومة علناً في الوقت الذي جعل فيه التغيّر الاجتماعي الاقتصادي الأسرة الأقل عدداً أكثر جاذبية. وهكذا فقد تمكنت كوريا من تحسين كلٍّ من مدى التعليم ونوعيته، الأمر الذي ساعد في وضع الأساس لنجاحها التصنيعي.[٢٢] وأدى النمو السريع في صادراتها أدى إلى إيجاد فرص العمالة المتزايدة بصورة سريعة، خارج نطاق الزراعة، مما مكّن كوريا من حلّ الكثير من مشاكلها التنموية – وهذا مثال على ما أسميناه «الدائرة الفعّالة (the virtuous circle) وهي تعمل عملها.

ويحيط هذان المثالان بجوانب هامة من العلاقة بين السكان من جهة والنمو الاقتصادي والتنمية من جهة أخرى. ولكنَّ العلاقات اللاتي يشخصانها ليست بالضرورة صحيحة بصورة شاملة؛ كما لم يبيّن البحث العلمي حتى الآن على أن هاتين الحالتين حتميتان. حقيقة من المؤكد أنه لا توجد هناك «مصيدة» لا تستطيع الدول المهرب منها، حتى عندما يكون هناك آثار مُعَزِّزة متبادلة تجعل من الأكثر صعوبة على الدول القيام بالتقدم المطلوب.[٢٣] إلاّ أنه، طالما أن الأبحاث الاقتصادية العلمية مستمرة، فمن المحتمل أن يبدو دور الموارد البشرية في التنمية – وبالتالي قدرة الدول على ضمان مستويات عالية من الصحة والتعليم – أكثر أهمية بصورة متزايدة بالنسبة للإنتاجية. وبهذا المعنى، فقد يصبح النمو السريع في أعداد السكان أكثر سوءاً مما نعتقد الآن أنه كذلك.

وهناك أمران جديدان قد يعيدا في خاتمة المطاف الاهتمام في حالة الاقتصاد الشامل إلى مناهضة النمو السكاني: الأول هو قضية الموارد البشرية – إذ كيف تستطيع الدول المختلفة تلبية الحاجات الصحية والتعليمية لسكانها؟ والثاني هو قضية الغذاء وقضايا التصنيع – إذ هل تستطيع الدول توفير الاستثمارات الضرورية في الإنتاج غير الزراعي، أم هل ينبغي عليها

التركيز باستمرار على إنتاج الطعام الكافي للأعْداد المتزايدة من سكانها؟ وإذا ما جرى المزيد من التقصي والقياس لهذين الأمرين، فإنهما يمكن أن يظهرا أن للنمو السكاني آثاراً اقتصادية كبرى سلبية. إلاّ أنه لا يمكن بَعْد تقرير هذه الآثار، كما لا يمكن تحديد الظروف التي قد تضخّم أو تهوّن من هذه الآثار.

من التقويم الشامل إلى التقويم الجزئي (From Macro to Micro Assessments)

في الوقت الحاضر، إذن، يركّز الجدل السكاني الدائر لا على الآراء المتعلقة بالاقتصاد الشامل بل على المسائل ذات المستوى الجزئي بصورة أكبر. وتشتمل هذه على قضايا مثل تأثير النمو السكاني على الفقر ودور المرأة والصحة وتنمية الموارد البشرية والبيئة والهجرة.

ويتفحّص مؤلفو هذا الكتاب هذه القضايا وتوصّلوا إلى نتائج تؤيد في الغالب وجهة النظر القائلة إن النمو السكاني السريع في الدول الفقيرة التي تعيش في ظل ظروف نسبة المواليد العالية هو مناهض للكثير من أهداف التنمية. (لاحظ تفاصيل هذه الجملة الأخيرة: **تؤيد في الغالب وجهة النظر القائلة؛ والنمو السكاني السريع**، والذي يمكن اعتباره على أنه يزيد عن اثنين بالمائة في العام؛ **والدول الفقيرة**؛ وظروف **نسبة المواليد العالية**، التي تلد المرأة فيها، أربعة أو أكثر من الأطفال؛ **والكثير من أهداف التنمية**). وهذا لا يعني أن النمو السكاني بكل معدلاته وفي جميع الأوقات وفي معزل عن ثروات الدول وحجم سكانها له بالضرورة عواقب وخيمة على شتى نواحي التنمية.[٢٤] إلاّ أن مؤلفي الكتاب بصورة عامة يستنتجون أنه يمكن تحقيق الكثير من أهداف التنمية بصورة أفضل عن طريق نسبة المواليد المنخفضة والنمو السكاني البطيء مما يمكن تحقيقه بفعل نسبة المواليد العالية والنمو السكاني السريع.

السكان والفقر (Population and Poverty)

يتناول دينيس آلبرغ (Dennis Alburg) بالدراسة العلاقة بين النمو السكاني والفقر. ولا يبدو أن هناك، عند المدى المحدود القائل بأن التقديرات التجريبية (empirical estimates) هي تقديرات صادقة، أية رابطة بين معدل النمو السكاني في الدول المختلفة ومدى الفقر في هذه الدول. ولا ينبغي لهذا القول أن يثير الدهشة؛ إذ لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار سلسلة العوامل

الكبيرة التي تساهم في إحداث الفقر – من سياسات الحكومات إلى جميع الظروف التي تؤثّر على النمو الاقتصادي وعلى توزيع الدخل. ووجدت إحدى الدراسات القليلة التي كُرِّست لدراسة دولة واحدة على مدى فترة زمنية طويلة – بين مختلف الولايات في الهند – بالفعل أن النمو السكاني يساهم في الفقر، ولكن ليس بصورة قويّة. وعند الحدّ الأدنى، توحي النتائج أن عدد السكان ليس العامل المهيمن عند تفسير الفقر. (ويبدو فعلاً أن هناك علاقة سلبية بين النمو السكاني في دولة ما والدرجة التي تحصل عليها على مؤشّر التنمية البشرية في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، وهو المؤشر الذي يضمّ التعليم ومعدّل طول العمر وكذلك الدخل؛ ولكنّ الحذر المعهود حول نتائج الارتباط في الدراسات ينطبق على هذه الحالة أيضاً.) وعلى العموم، فقد نجحت معظم الدول النامية، حتى عهد قريب على الأقل، في تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في الفقر، وإن لم يكن في تخفيض العدد الحقيقي لهؤلاء الفقراء، حتى وعدد السكان الكلي في تزايد.

ويمكن اقتفاء أثر العلاقة بين السكان والفقر من خلال المتغيرات المتوسطة مثل التعليم وغيره من المنافع وحجم الأسرة والجنس (من حيث الذكر والأنثى) والعنصر والعرق والسن والأجور والمكتسبات ومكوّنات الدخل المحسوبة من موارد الملكيات العامة مثل منتوجات الغابات أو أراضي الرعي – وكلها ذات علاقة بالفقر. وحيثما يمكن تتبُّع تأثير نسبة المواليد العالية أو النمو السكاني على هذه العوامل، فإن هذا الأثر يكون في الغالب، ولكن ليس دائماً، سلبياً، ولكنه ليس كبيراً بصورة عامة. ويمكن لعدد من السياسات أن تخفّض العواقب السلبية للنمو السكاني وتحسّن من دخل الفقراء والمنافع التي تعود عليهم. ومما لا شك فيه أن هناك الكثير من الطرق الخاصة بمحاربة الفقر بصورة مباشرة؛ ويحتمل أن يكون لمثل هذه الإجراءات آثار أقوى على الأقل على المدى القصير، أكثر من أي شيء آخر يمكن تحقيقه من خلال تنظيم الأسرة وحده. وكما هي الحال في أي مجال يتعلق بالسكان، فإن عدد السكان هو مجرد عامل مساهم في الفقر وليس المسبّب الأول له. ولكنّ التصدي لهموم الفقر وعدد السكان يتطلب الكثير من السياسات ذاتها التي يُعزِّز كل منها الآخر.

السكان والبيئة (Population and Enivironment)

بالنسبة للكثيرين من الناس، يعتبر أثر السكان على البيئة هو أكثر القضايا الحاسمة، في الجدل الدائر. إلاّ أنه يصعب كما في المجالات الأخرى تحديد الأثر الخالص للسكان على البيئة، نظراً لكونه يتعلّق بطبعه بالتأثيرات الأخرى الكثيرة. وقد خلقت المعادلة بالغة التبسيط أي = بي سي تي (I = PCT) ومثيلاتها عدداً من الانطباعات الخاطئة، إذ تقول هذه المعادلة إن الأثر البيئي (Environmental Impact) أو أي (I) هو حاصل ضرب عدد السكان أو بي (P) في الاستهلاك (Consumption) أو سي (C) في التكنولوجيا المستخدمة (Technology) أو تي (T)، أي أن الأثر البيئي ينجم عن الأثر الذي يُحدثه كل فرد مضروباً في عدد السكان.[٢٥] إلاّ أن هذه الطريقة تفشل في احتساب الآثار التناوبية (trade - offs) لهذه العوامل. إذ من المسلَّم به إلى حدٍ كبير أن معظم الدمار الذي حلَّ بالبيئة العالمية حتى الآن لم ينبع من الدول النامية، حيث يزداد عدد السكان بصورة سريعة، ولكن من الدول الصناعية ذات الدخل العالي، حيث لم يزدْ عدد السكان سوى قليلاً نسبياً خلال العقود القليلة الماضية. ولو كانت مدرسة الاهتمام بالاقتصاد الشامل ("macroeconomic "concern school) – القائلة بأنه لو زاد عدد السكان ببطء أكثر لزادت المداخيل بصورة أسرع – على حق فأي الحالتين سيكون لها الأثر الأكبر على البيئة؟[٢٦]، بل إن المعادلة المذكورة أعلاه لا تسمح حتى بإثارة هذا السؤال. وإذا أردنا توضيح أثر السكان على البيئة، فلا بدَّ من دراسة الآثار التي يتسبَّب فيها عدد السكان بصورة قَويَّة: وعند القيام بذلك يمكن أن نعرف السبب الحقيقي.

ويعرِّف ثيودور بَنَايوتو (Theodore Panayotou) المشاكل على أنها مسألة تكيُّف أو فشلٍ في التكيُّف. فالكثير من المشاكل البيئية المحلية إنما تعود إلى وجود ما يسمى بـ «الموارد المُباحة (open access resources) – وهي الممتلكات العامة من مثل الغابات وإمدادات المياه والثروة السمكية والحيوانية. وحيثما لا تكون هذه الموارد خاضعة لحقوق الملكية المحددة أو لأنظمة إدارة الموارد العامة أو تشريعاتها، فإن هذه الموارد تؤخذ بدون «ثمن» من الناحية الفعلية؛ فهي تؤخذ عن طريق ما يطلق عليه الكاتب تعبير «وضع اليد (Capture)». وفي مثل هذه الحالة فإن النمو السكاني سيصبح له تأثير مدمِّر؛ وفي الحقيقة، فإن بنية الحوافز في مثل

هذه الأوضاع، قد تشجّع الأسر على إنجاب أطفال إضافيين سيزيدون من قدرة الأسرة على وضع اليد (على الممتلكات العامة).

وتظهر الدراسات الإحصائية أن نسبة كبيرة من إزالة الغابات والتلوث البحري والآثار البيئية الضارة الأخرى ترتبط بالنمو السكاني. ولكن هذا لا يحدث في معظم الأحيان إلاّ في الأوضاع التي تكون الموارد العامة فيها مباحة، أو حيثما لا يدفع الذي يتسبَّب في الضرر لهذه الموارد أي ثمن مقابل الأذى الذي يفعله. ولا بدَّ من احتساب ثمن الدمار الداخلي ضمن التكاليف التي يدفعها المرء في عَيْشِه (internalized)، وذلك حتى ينال الذين يقومون بالنشاطات التدميرية العقاب اللازم إزاء فِعل ذلك.

وحالت الظروف في بعض الأوضاع الأخرى التي تتزايد الكثافة السكانية فيها بصورة متزايدة، من ناحية أخرى، دون إحداث تردٍّ في الأنظمة البيئية، بل حتى وأدت إلى تحسُّن هذه الأنظمة. إذ حيثما تكون الأسواق والإدارة والتشريعات في موضعها الصحيح، فإن أثر النمو السكاني سيكون أكثر تواضعاً. وتتفاقم الآثار الضارة بفعل السياسات السيئة في المجالات الأخرى؛ إذ لو كانت السياسات التي تؤثر على العمالة سياسات مشوَّهة، فإن الأسر ستفتقر إلى بديل عن العمل وستجد نفسها مضطرَّة إلى الاعتماد على وضع اليد على موارد الممتلكات العامة.

أمّا داخل إطار التكنولوجيات القائمة، فهناك مجال رحب لزيادة فعالية استخدام الموارد. وحالما يتم الوصول إلى الحدود القصوى للاستخدام المستديم الفعَّال للموارد، فإن الأسعار والسياسات الصحيحة ستقدِّم الحوافز اللازمة لتطوير البدائل في الاستهلاك والإنتاج. فالنمو المستديم يتطلَّب عمل مثل هذه الآلية بصورة سَلِسَة؛ كما تتطلَّب تكنولوجيا قادرة على الاستمرار في التغلُّب على القيود التي تفرضها المواد المتاحة. وعلى أية حال، فليس هناك ضمانات على أن التكنولوجيا المناسبة قادمة لا محالة؛ إذ إذا لم تأخذ الحوافز موضِعها الصحيح، فلن تصل تلك التكنولوجيا.

حقيقة، غالباً ما تكون السياسات والمؤسسات بطيئة في إحداث التغيير، وحينما لا تراعيان إدارة البيئة إدارة جيدة، فإن النمو السكاني سيؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية. وحتى

لو تباطأ النمو السكاني، فإن المشاكل ستظل مستمرة. حقيقة إن تخفيض نسبة المواليد يمكن أن يساعد على تخفيف وطأة المشاكل البيئية، ولكنَّ جميع الظروف الأخرى التي تتصل بأثر السكان على النظام البيئي المحلي ينبغي أن تتحسَّن هي أيضاً – وهي تلك الظروف التي تؤثر على البيئة بصورة مباشرة مثل أسعار وتشريعات استخدام الموارد وتلك التي تؤثر على فرص العمل والاستهلاك والإنتاج والتجارة.

وفي سياق هذا الكتاب – الذي يتصدَّى للعواقب المترتبة على النمو السكاني **داخل** الدول النامية حيث سيحدث معظم هذا النمو في العالم – طُلب من بنايوتو بحث المشاكل المحلية وليس العالمية. ولكن من الواضح أن هناك علاقات بين النمو السكاني والقضايا الأوسع مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض وغير ذلك من مصادر التغيُّر المناخي، وطبقة الأوزون، والأمطار الحمضية والضغوط على الموارد المتجددة خارج الحدود القومية للدول. إذ سوف تساهم الدول النامية، وبخاصة وهي تزداد ثراءً في هذه العواقب كما ستعاني منها. وتختلف الآراء في تفاؤلها حول هذه المشاكل وما سيحدث من جرائها. وتتَّفق معظم الآراء ، على أية حال، أن الصعوبات الناجمة يمكن السيطرة عليها؛ ولكن السؤال يظل هو هل ستتمُّ السيطرة عليها فعلاً. لكنَّ النمو السكاني سيؤدي إلى تفاقم الصعوبات، وبخاصة إذا لم توضع السياسات والحوافز في موضعها الصحيح، على النطاق القومي والعالمي، لمنع حدوث التَلَف البيئي.

وفي خاتمة المطاف، فإن بعض معظم الأسئلة الهامة حول السكان والبيئة هي خارج نطاق علم الاقتصاد؛ فهذه الأسئلة هي قضايا أخلاقية، تتعلق بنوع العالَم الذي يودُّ الناس أن يعيشوا فيه، ونوع العالَم الذي ينبغي على كل جيل أن يَهِبَهُ للأجيال القادمة من بَعده.[٢٧] وإذا أخذنا بعين الاعتبار الطاقات المحدودة للإدارة العالمية، فسيكون من المفيد، كما هو واضح، لو أمكن التخفيف من غلواء العوامل المضادة. حقيقة، إن من المؤكد أن وجهات النظر البيئية تدعِّم قضية السياسات التنموية والسكانية التي ستؤدي إلى النمو السكاني الأكثر بطئاً، إلاّ أنه في حين أن النمو السكاني الأكثر بطئاً قد يقلِّل من سلسلة التهديدات التي تواجه البيئة، إلاّ أنه لن يتمكن من القضاء عليها.

النساء والأطفال والأسرة (Women, Children, and Households)

يركّز فصلان من هذا الكتاب على آثار النمو السكاني ونسبة المواليد العالية على مستوى الأسرة والأفراد. إذ تتقصّى سينثيا لويد (Cynthia LLoud) العواقب المترتبة على الأطفال عندما يكون للأسرة عدد كبير من النسل، وتتوصّل إلى نتيجتين: الأولى هي أن مثل هؤلاء الأطفال من المحتمل أن يكونوا مصابين بسوء التغذية وبخاصة الذين يولدون منهم في سنٍّ أبويهم المتأخرة؛ والنتيجة الثانية هي أنه طالما أن الصحة مرتبطة بالأداء التعليمي، فإنّ كلاً من الآثار الغذائية ومحدودية قدرة الوالدين على دفع تكاليف التعليم يؤثّران على التحصيل العلمي عند الأطفال من أُسَرٍ كبيرة. وعندما تكون الفرص المتاحة خارج الأسرة مقيَّدة، فلن يكون لدى الوالدين سوى القليل من الحوافز لتحديد عدد أطفالهما. ومع تحسُّن مثل هذه الفرص، فإن الشيء الكثير يعتمد على الطريقة التي يتصرَّف الوالدان من خلالها، لأنهما الحرَّاس على إمكانية وصول أطفالهما إلى الموارد العامة والخاصة. ففي الدول النامية الأكثر فقراً في الوقت الحاضر ذات المعدلات العالية سابقاً في نسبة المواليد والأعداد الكبيرة من مجموعات الأعمار الشابة، وبخاصة تلك الدول التي يتوجَّب عليها حالياً تخفيض ميزانيات القطاع الاجتماعي طوال السنوات الأخيرة، فإن الموارد العامة المتاحة للتعليم والصحة محدودة، وارتفعت تكلفتهما على الوالدين. وهكذا، ففي المناخ الاقتصادي القاسي والصعب، فإنه يمكن أن يكون للنمو السكاني السريع ونسبة المواليد العالية آثارٌ «سلبية جداً» على موارد الأسرة وعلى مجمل الاستثمار في إنجاب الأطفال.

والنتائج السلبية هذه ليس محايدة إزاء الذكور والإناث (gender - neutral). إذ يوضح لويد أنه في الأسرة الأكبر حجماً والأكثر ارتباطاً بالتقاليد، فإن من المحتمل أن يكون المنزل واقعاً تحت هيمنة الذكور وأقل اهتماماً بالأطفال في إنفاقه؛ إذ إن وقت الوالدين ومواردهما محدودة؛ والأطفال الإناث يعانين أكثر ما يكون. وعندما لا تحصل الفتيات على التعليم فإنهن سينشئن بمهارات سوقية أقل من اللازم، ولا يعرفن سوى الأقل عن تنظيم الأسرة وبالتالي سيكُنَّ أكثر عالة على دعم أبنائهن **أنفسهن**. وتخلق آثار هذا النصيب وغيره داخل الأسرة ميلاً نحو دورة إثبات الذات القائمة على نقل نسبة المواليد العالية والفقر من جيل

لجيل؛ وتعليم الإناث هو أكبر قوَّة فاعلة يمكن لها أن تكسر طوق هذه الدائرة.

ويتقصّى كل من ديبورا مين (Deborah Maine)، ولِنْ فريدمان (Lynn Freedman)، وفريدة شهيد (Farida Shaheed)، وشويلر فراوتسكي (Schuyler Frautschi) العواقب التي تحيق بالنساء من جراء نسبة المواليد العالية والنمو السكاني السريع. وهم يضعون استنتاجاتهم في منظور الحقوق الانسانية، التي تشجع الاعتراف بأنه عند الكثير من النقاط هناك خيار بين القيم، حتى عند استخدام البيانات والمعلومات، وكذلك الاعتراف بأنه ينبغي استشارة النساء واحترام خياراتهن كحقٍ من الحقوق الإنسانية.

ومعدلات الوفيات من تعقيدات الحَمْل والولادة، بما في ذلك الإجهاض غير الآمن، أعلى بكثير في الدول النامية مما هي عليه في الدول الصناعية. وتخفِّض موانع الحمل الحديثة، على الرغم مما فيها من مخاطر صحية، من الوفيات عن طريق الحدِّ من التعرضِّ للحمل؛ إلاّ أنها مع ذلك لا تخفض من المخاطر المرتبطة بالحمل وولادة الأطفال ذاتهما؛ وهذا يتطلَّب برامج جيدة لصحَّة الأم وعناية بالولادة الطارئة. وغالباً ما يكون هناك مبرر لتنظيم الأسرة من حيث صحة الأم، والتي يمكن لهذا التنظيم المحافظة عليها (أي صحة الأم) فعلاً. ويرى الكتَّاب المذكورون أعلاه أنه إذا كان الدافع لبرامج تنظيم الأسرة هو الأهداف الديمغرافية بصورة رئيسية، كما هي عليه في أغلب الأحيان، فإنها ستفشل في غالب الأحيان في التصدي لمشاكل صحة المرأة الإنجابية وتقلل بالفعل من فرص تحقيق الأهداف الديمغرافية المرتجاة.

وتقتضي الصحة الإنجابية سلسلة من الخدمات من ضمنها موانع الحمل، وإن كانت لا تقتصر عليها. وينبغي تقديم هذه الخدمات بطرق تستشعر الحاجات الحقيقية للنساء، والتي تشتمل على موازنة مخاطر الانجاب وعدمه. كما ينبغي على الخدمات الصحية الاعتراف بالأخطار الناجمة عن نقل الأمراض الجنسيَّة، وهي قضية لا زالت في الوقت الحاضر لا تحظى بالقدر الكافي من الأبحاث العلمية ولا يجري التصدي لها بصورة مناسبة. فالنساء لهن آراؤهن حول الأمور التي تساهم في رفاههن. وتختلف مواقفهن وفقاً لظروفهن وثقافتهن، تماماً بمثل ما تختلف مشاكلهن الصحية. وتسلك برامج التنظيم الأسري ذات

الأهداف الخاطئة، التي تتجاهل هذه الحقائق وتسيء استخدام البيانات والمعلومات الصحية من أجل تبرير أهداف تحديد السكان الضيِّقة مسلكاً وَعِراً إزاء حقوق المرأة ومتطلباتها الصحية. والنساء بحاجة إلى المعلومات والخيار في مجال منع الحمل، وكذلك اتاحة الوصول إلى الخدمات التي تحترم وجهات نظرهن حول حاجاتهن الصحية وتستجيب لمختلف الظروف التي تؤثِّر عليهن. فإذا أصبحت برامج تنظيم الأسرة تسير على هَدْي هذه المبادئ فإن احتمالات نجاحها ستكون أكبر وأكبر.

الهجرة والنمو السكاني (Migration and Population Growth)

أمّا آخر فصلين من هذا الكتاب فيتصديان للمسائل الأوسع إلى حدٍّ ما. إذ يوضِّح مايكل تيتلبوم (Michael Teitelbaum) وشارون رسل (Sharon Russel) تعقيدات العلاقة بين الهجرة والنمو السكاني. فالمهاجرون اليوم يميلون إلى كونهم من صغار البالغين من الدول ذات نسبة المواليد العالية السابقة والنمو السكاني السريع. ولكنَّ هذه الحقيقة أبعد ما تكون عن مجرَّد سببٍ وما يترتب عليه من أثر. إذ مِنْ بين ما يقدَّر بـ ١٠٠ مليون مهاجر في العالم يعيشون خارج بلادهم الأصلية أو مهابط رؤوسهم، هناك أكثر من نصفهم مَنْ هاجر من دولة نامية إلى أخرى نامية كذلك. ففي حين أن أسواق العمل المشبعة أو الراكدة في المواطن الأصلية والأمل في الحصول على وضع اقتصادي أفضل في الدول المضيفة ظلت أسباباً هامة من أسباب الهجرة، إلاّ أن حركات الهجرة ظلت يحفزها حشد من الأساب الأخرى كذلك، من بينها الجوع والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان وغياب الاستقرار السياسي في الدول التي يخرج المهاجرون منها؛ وكذلك فرص العمل والأوضاع الاجتماعية في الدول المستقبلة لهم. وتشجع بعض الدول الهجرة منها كما تشجع دول أخرى قدوم المهاجرين لها، ولكنَّ مثل هذه السياسات يمكن أن تتغيَّر وغالباً ما يحدث ذلك بسرعة كبيرة.

وتدفقات الهجرة سريعة التقلُّب ولا يمكن التنبؤ بها، تماماً مثلها تكاليفها ومزاياها للدول المستقبلة والدول المرسلة. وفي المدَّة الأخيرة ساعدت الأعمال المعادية للمهاجرين في عدد من الدول الأوروبية، والتي حظيت بدعاية واسعة النطاق، ساعدت على وضع الهجرة العالمية ضمن أعلى الموضوعات على قائمة اهتمامات السياسة الخارجية في الدول الصناعية.

لكنَّ القضاء على النمو السكاني لن يؤثِّر تأثيراً كبيراً على تدفقات الهجرة – ليس على المدى القريب بكل تأكيد، نظراً إلى أن البالغين الصغار الذين سيكونون مهاجرين بعد عقدين من الآن قد ولدوا الآن فعلاً. وفي معظم الأحوال، فإن النمو السكاني سيزيد من حجم «البحيرة» التي ينطلق المهاجرون منها؛ فإذا ما حدثت الكوارث أو فشلت التنمية الاقتصادية، فإن أعداداً أكبر من الناس سوف تتأثر بذلك.

أما أن هؤلاء سيهاجرون أم لا، فإن ذلك يعتمد على الكثير من العوامل الأخرى. ويدل وجود ١٠٠ مليون مهاجر من بين سكان العالم الـ ٥ر٥ بليون نسمة على أن الغالبية الساحقة من الناس إمّا أنهم لا يستطيعون الهجرة أو لا يرغبون فيها. فالتنمية الاقتصادية وخَلْق العمالة ومراعاة حقوق الإنسان هي أكثر العوامل أهميّة في تشجيع الناس على البقاء في أوطانهم، على الرغم من أن التنمية الاقتصادية على المدى القصير قد تزيد أحياناً الهجرة إلى الخارج لأنها ستزود الناس بالموارد اللازمة للرحيل.

دور الحكومات (The Role of Government)

تتصدى نانسي بيردصول (Nancy Birdsall) لدور الحكومات في النشاطات السكانية. ويرى الكثيرون أن الحكومات لا دور لها في هذا المجال – أي أن عدد أطفال الأسرة هم من شؤونها الذاتية. ومع ذلك فإن ما يراه الأفراد أمراً مرغوباً فيه قد لا يتصادف مع ما يكون مرغوباً فيه اجتماعياً. وهناك ثلاثة آثار اجتماعية مدمِّرة محتملة يمكن أن تنجم عن مساهمة الأفراد جماعياً في النمو السكاني السريع: إذ باستطاعتهم إبطاء الزيادة في مستويات المعيشة، وممارسة الضغط على البيئات الهشَّة والوصول بالفقر وتوزيع الدخل إلى أسوأ مما هما عليه.

ويرى هذا الفصل بصورة مقنعة أنه حتى لو لم تحصل هذه الآثار الاجتماعية، فإن السياسات اللازمة لها مرغوب فيها في حدِّ ذاتها – ومن هنا جاء مصطلح «قصة نصر لا يقابله هزيمة (win-wine tale)» الذي اتخذ عنواناً لهذا الفصل. والتداخلات التي يبررها ما يُعتقد بأنه تضارب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة يمكن تبريرها على أساس الرفاه الفردي. وتشمل هذه التداخلات التعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى التي تحسِّن الفرص المتاحة للأفراد. وبالتالي ترفع من تكلفة إنجاب الأطفال؛ كما تشمل تعديل أسعار موانع

الحمل للتغلُّب على العوامل التي تمنع الأزواج الراغبين في تحديد عدد مواليدهم من استعمال هذه الموانع، وتشمل كذلك تحسين تدفق المعلومات المناسبة لاختيار حجم الأسرة المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي على الحكومات تبني مبادئ الإدارة الاقتصادية التي تشجع النمو على قاعدة عريضة يُفيد جميع فئات المجتمع. فالسياسات الاقتصادية السيِّئة تُعاقب الفقراء وتشجِّع نسبة المواليد العالية، كما يفعل الفقر ذاته. وسيعتبر الآباء أطفالهم أفضل ممتلكاتهم التي يدرّون بها غياب الأمن الاقتصادي وعندها سيكونوا راغبين في المزيد منهم بأكثر مما هو مطلوب حتى يزوِّدهم الاقتصاد بفرص وممتلكات أفضل.

الاستنتاجات (Conclusions)

ما هي «الاستنتاجات الجديدة» التي يمكن استخلاصها من كل هذا؟ يبدو من الواضح إلى حدٍ كبير أن النمو السكاني ليس البلاء الطاغي الذي يزعمه البعض بالنسبة للدول النامية، ومن المؤكد أنه ليس السبب الأول للمصاعب التي تواجهها التنمية في هذه الدول؛ ولكن لا ينبغي كذلك النظر إليه بعين الرضا. حقيقة، إن درجة إعاقة تحسين مستوى معيشة الأفراد التي يحتمل أن يكون النمو السكاني يتسبَّب فيها يصعب إثباتها. ولم يساعد في ذلك النماذج التي وضعها علماء الاقتصاد، والتي تقدِّم نفس النتائج سواء أكان عدد سكان دولة ما مائة شخص أو مائة مليون شخص؛ وسواء أكان عدد السكان يتنامى على نحو سريع أو على نحو بطيء؛ وسواء أكانت الدولة غنية أو فقيرة؛ وسواء كان أو لم يكن لها حكومة رشيدة ذات سياسات اقتصادية حكيمة وتوزيع عادل للدخل وأسواق ومؤسسات تعمل بصورة جيدة وزراعة ناجحة لديها مجال للتوسع.

غير أن ميزان التقويمات في هذا الكتاب هو في صالح الرأي القائل إن هناك آثاراً سلبية واضحة – على مستوى الفرد وعلى مستوى الأسرة – للنمو السكاني في ظلِّ نسبة المواليد العالية. وتضم هذه الآثار التأثير على صحة الأطفال وتعليمهم وصحة الأم وفرص الحياة. وتنزع النساء من كل الأجيال أن يكنَّ محرومات في هذه الظروف. وتتفاقم الآثار السلبية هذه على مستوى الأسرة عندما يضع النمو السكاني السريع ضغوطاً على الموارد العامة المخصصة للصحة والتعليم.

وعلى المستوى الاقتصادي الشامل، فإن الأمور أقل حسماً؛ إذ إن الكثير يعتمد على الظروف. فقد أظهر العديد من الدول مقدرة كبيرة على التعامل مع النمو السكاني بنجاح. وتتمثَّل الميزة الرئيسية للنمو السكاني ونسبة المواليد العالية في توفير القوة العاملة الشابة. والدول التي تكون في موقع يمكن لها فيه الإفادة من هذه الميزة ستكون في الغالب تلك القادرة على تعليم وتدريب وتشغيل شبابها في الوقت الذي تحافظ عليهم فيه أصحاء ويتمتعون بالتغذية الجيدة؛ ومن المحتمل أن تكون هذه الدول هي الدول الغنية نسبياً والتي تكون نسبة المواليد فيها آخذة في التدني من مستويات عالية سابقة. أمّا بالنسبة للدول ذات نسبة البطالة أو شبه البطالة العالية ونسبة متدنية في مستويات الالتحاق بالمدارس ونوعية التعليم، فإن الزيادات السريعة في عدد السكان ممن هم في سنِّ العمل ستمارس ضغوطاً سلبية على الأجور وتزيد الضغط على الموارد العامة الشحيحة أصلاً. وهكذا فإن الجهود الرامية لرفع كمِّ التعليم ونوعيته ستتعرَّض للإعاقة الشديدة، حتى وإن كانت الحكومات تستطيع زيادة فعالية الانفاق التعليمي ضمن إطار الميزانيات القائمة. وهكذا فإن التأكيد في الوقت الحاضر على الموارد البشرية في تفسير النمو الاقتصادي سيكون من شأنه إحياء وجهة النظر الاقتصادية الشاملة في وجه النمو السكاني.

كذلك فإن الشيء الكثير يعتمد على الأوضاع الزراعية، لأن الأعداد المتنامية من السكان بحاجة إلى إمدادات متزايدة من الطعام. حقيقة، إن بإمكان الدول الناجحة في تصدير المنتجات الزراعية أو المنتجات المصنَّعة استيراد الغذاء؛ إلاّ أن الدول النامية الكبيرة لا بُدَّ لها في العادة، على أية حال، من إنتاج النصيب الأكبر من حاجاتها الغذائية، لأسباب استراتيجية أو أمنية بين جملةٍ من الأسباب الأخرى. فإذا استطاعت الدول التوسُّع في الانتاج الغذائي بدون زيادة التكاليف الإقتصادية والبيئية، فإنها ستستطيع التعامل بسهولة أكبر مع النمو السكاني. أمّا إذا كانت الضغوط على الأراضي الحالية شديدة بالفعل، وأن إنتاج المزيد من الطعام يأتي بتكلفة متزايدة، فلسوف تكون هناك مشاكل. ويتوجَّب على الدول التي تجد نفسها في مثل هذه الأوضاع أن تستثمر في الزراعة بكثافة، وستجد أن من الصعوبة بمكان أن تتجَّه إلى التصنيع والصادرات المصنَّعة، واللذين كانا الطريق إلى النمو السريع في العديد

من الدول. وهناك امكانية واضحة لحدوث شَرْخ متزايد بين الدول النامية الناجحة اقتصادياً، والتي يتدنّى النمو السكاني فيها إلى مستويات متواضعة، من جهة، وبين الدول التي تصارع المصاعب الاقتصادية المتفاقمة بفعل النمو السكاني السريع.

وليس معنى هذا أن بعض الدول قد أصبحت «فريسة» للمستوى الاقتصادي المتدني بصورة دائمة. فالأوضاع التي جرت دراستها في هذا الكتاب غالباً ما تعزّز بعضها بعضاً، ولكنّها ليست لا مهرب منها. فالدول التي تتقدّم تبدأ حياتها أقل تقدّم؛ كما أنها تمرُّ بمرحلة انتقال ديموغرافي، من مستويات نسب مواليد ووفيات عالية إلى مستويات منخفضة. وعلى سبيل المثال، كانت كوريا حالةً ميؤوساً منها في الخمسينات ولكنها أصبحت الآن مثالاً ناجحاً على «النموذج الآسيوي» في التنمية، تحظى بالاستثمار في الموارد البشرية والنمو الاقتصادي وتدني نسبة المواليد، وكلها عوامل يعزّز بعضها بعضاً. والسؤال هو كيف يمكن تحقيق الانتقال في الدول التي لا زالت تنتظر أن يتم فيها هذا الانتقال – أو كيف سيتكشّف التفاعل الشائك بين الاقتصاد والمجتمع والسكان.

وأصعب جانبٍ في هذه الدراسة التقويمية هو أثر النمو السكاني السريع على البيئة. وفي بادئ الأمر، كانت المشاكل البيئية الشاملة من اهتمام الدول الصناعية. أمّا منذ عهد قريب، أخذت الدول النامية فرادى تزداد وعياً على المشاكل الإيكولوجية والبيئية الخاصة بها. إذ مع تضاؤل امدادات خشب الوقود أخذت المجتمعات ترسل أفرادها بعيداً بعيداً لجمع الوقود اللازم للطهي؛ وأدت الزراعة الكثيفة وتزايد استخدام الكيماويات الزراعية إلى إزالة الغابات وتردي التربة وتلوث المياه، وغدا نمو المدن السريع والضغط على مواطن الحياة البريَّة والأسماك وإمدادات المياه مشكلة متزايدة. وأصبحت بعض الدول التي كانت غنية في أراضيها قبل عقدين أو ثلاثة خلَت الآن تعاني من ندرة الأراضي.

حقيقة ليست كل هذه الآثار مدفوعة بالعامل السكاني بصورة متساوية، ولكنَّ الناس والحكومات في كل مكان أخذوا يعترفون بأن النمو السكاني يساهم في مشاكلهم مهما استطاعوا تخفيف غلوائها عن طريق تحسين عمليات السوق وتحديد حقوق الملكية والسياسات الحكومية والآليات التشريعية. حقيقة يمكن لهذه التحسينات المساعدة في

المشاركة في الممتلكات العامة والموارد المستنزفة بصورة عادلة وفي ضمان استخدامها على أساس مستديم؛ ولكنَّها لا تستطيع بصورة عامة توسيع حجم هذه الموارد. والتحدي الحقيقي هو توفير الموارد ووسائل العيش البديلة ضمن نمطٍ من النمو سيساعد الفقراء ويسمح بدفع فاتورة تكاليف المحافظة على البيئة واستدامة الموارد.

إنعكاسات السياسات (Policy Implications)

يتناول هذا الكتاب العواقب والنتائج ولا يتناول ما الذي ينبغي عمله لتجنُّب العواقب الوخيمة والوصول إلى النتائج السليمة؛ ومع ذلك، فإن من الجدير بالاهتمام التأملُّ في انعكاسات السياسات على النتائج التي تم التوصُّل لها. وهناك حاجة إلى نوعين من التداخلات اللذين يكمِّل الواحد منهما الآخر عند النظر إلى التنمية من منظور السكان: إجراءات تنظيم الأسرة لأولئك الذين يرغبون فعلاً في تحديد حجم أسرهم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي ستشجِّع تلك الرغبة. ويمكن تبرير هذه السياسات – المفيدة للفقراء وللنساء – من حيث الرعاية الفردية. وفي الماضي، كان التبرير الاقتصادي الشامل يُستخدم لصالح سياسات السكان النشطة، أو ضدَّها. أمّا اليوم فمثل هذه التبريرات لم تعد ضرورية.

وبطبيعة الحال، فليست النقاشات الخاصة بالاقتصاد الشامل خالية من المضمون تماماً؛ إذ لو أصبح للنمو السكاني فوائد رئيسية للاقتصاد الشامل، فقد يكون هناك خيار بين حاجات الأفراد والصالح العام. ولكنَّ العكس هو الذي يميل للحدوث. فأبحاث السكان بصورة عامة لم يستنتج أن للنمو السكاني السريع مزايا اقتصادية شاملة في الدول الفقيرة؛ بل إن هذا البحث يهتم بصورة أكبر بمسألة عدم اليقين حول حجم المساوئ، والظروف التي يمكن في ظلِّها تأتّي التكاليف أو الفوائد. وعلى مستوى الأسرة، قد يرى الآباء – وبخاصة الفقراء منهم – أن هناك فوائد تعود عليهم من إنجاب عدد كبير من الأطفال؛ ولكنَّ هؤلاء الأطفال لا يشكِّلون فائدة، بصورة عامة، من وجهة نظر المجتمع ككل – أو، حقيقة، من وجهة نظر أطفالهم.

ولن يقنع هذا بالضرورة وزارات المالية التي تفتقر إلى الامكانيات لتخصيص موارد لتنظيم الأسرة أو لتسريع تسجيل الإناث في المدارس. ولكن إذا لم يكن بالإمكان إقناع هذه

الوزارات على أساس المساواة أو المزايا الاقتصادية للاستثمار البشري، فإنها ستجد مع ذلك أن بعض هذا الإنفاق في الأقل يمكن تبريره بالنسبة لحجم ميزانياتها. وعلى سبيل المثال فقد وجدت دراسات أن الحكومات في العادة تستعيد تكاليف برامج تنظيم الأسرة، في الغالب على مدى فترة زمنية قصيرة، من خلال التوفير في ميزانيات الصحة والتعليم.[٢٨] وبصورة عامة، فليس هناك سوى القليل من التناقضات، هذا إن وجدت بين السياسات التي ينظر لها من منظور السكان وتلك التي ينظر لها من منظور التنمية في معناها الأكثر شمولاً؛ بل على النقيض من ذلك، فإن كلاً منهما يعزِّز وجهة النظر الأخرى – شريطة أن ينظر إلى هدف التنمية على أساس أنه تحسين رفاهية الأفراد، وبخاصة رفاهية الفقراء، وبخاصة النساء الفقيرات.

وثمةَّ استنتاج جديد آخر هو أن من المحتمل جداً أن السياسات السكانية سوف يحالفها النجاح. فقد تعلمنا الشيء الكثير عن تنظيم الأسرة خلال العقد الماضي. وحيثما لم تنجح خدمات تنظيم الأسرة – وهناك العديد من الأمثلة على عيادات تخلو من الزبائن – فقد تبيَّن أن ذلك كان في الغالب نتيجة لسوء الخدمات، أي خدمات رديئة النوعية كما هي ليس فيها سوى القليل من التنوّع ولا تعطي اهتماماً كافياً لحقوق المرأة أو حاجاتها، وموجَّهة صراحة نحو الأهداف الكميَّة ومدفوعة بطموح في غير محلِّه بالنسبة «للتحكُّم» في عدد السكان. وبالمثل، فإن الكثير من التحليل المتعلق باقتصادات حجم الأسرة يفترض أن كل نسبة مواليد هي نسبة مواليد مرغوب فيها؛ لكنَّ ما أصبح معروفاً الآن أن هذه النسبة في الكثير من، الحالات ليست كذلك. إذ إن حوالي ٥٠ بالمائة في الأزواج في الدول النامية أخذوا الآن يستعملون موانع الحمل؛ وأن ١٥ بالمائة منهم يرغبون في استعمالها ولكن ليس باستطاعتهم فعل ذلك. وفي عددٍ من المجتمعات، فإن الناس الذين أخذوا في استعمال موانع الحمل لم يكونوا قبل عقد من الزمان من الناس الذين كان من المحتمل أن يتبنُّوا فكرة تنظيم الأسرة بمن فيهم فقراء وغير متعلمين. وفي الوقت ذاته، ففي الوقت الذي أخذت فيه الدراسات المتعلقة بالأسرة تجني ثمارها، فإن عدداً من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تغيير الفرص المتاحة أمام الأفراد وتغيير إحسامهم بالأمن الاقتصادي، لها دور رئيسي تلعبه في تغيير المواقف تجاه نسبة المواليد. وتخفيض النمو السكاني يتطلب النوع الصحيح من التنمية والنوع الصحيح من تنظيم الأسرة.

إن عدد السكان سيستمر في التزايد لفترة زمنية قادمة. ويدلُّ التحليل المقدَّم في هذا الكتاب أن المدى الذي يستطيع النمو السكاني عنده مَنْع قيام التنمية يعتمد على الحوافز، التي تعتمد بدورها على الأسواق والحكومات. ويستطيع عدد من مختلف السياسات مساعدة الاقتصادات على التكيُّف مع أعداد السكان المتزايدة: ومنها أن حسن توزيع المخصصات على قطاعي الصحة والتعليم وداخل هذين القطاعين يمكن أن يجعل الإنفاق عليهما أكثر فاعلية؛ كما أن سياسات الأسعار والاستثمار والتجارة يمكن لها أن تخلق المزيد من العمالة؛ وأخيراً فإن التغيرات المؤسساتية والسياسات التشريعية والأسعار يمكن لها أن تحمي البيئة أفضل بكثير مما عليه الحال الآن. كما أن الكثير من هذه السياسات يمكن أن تؤثِّر على تغيير الرغبة والحوافز التي تجعل الناس يفضلون الأُسر الكبيرة. والرسالة الأخيرة التي يبعث بها لنا هذا الكتاب هي أن كلَّ شيء فعلاً ينبغي علينا عمله من وجهة نظر سكانية لا بدَّ من عمله على أية حال.

Notes

The author is grateful to his co-authors in this volume, and also to Paul Demeny, Adrienne Germain, Catherine Gwin, Geoff McNicoll, and Steven Sinding, for helpful comments. Invaluable assistance has also been provided by George Mavrotas. Despite all the good advice the author has received, he has undoubtedly persisted stubbornly in his own views on several points—for any faults thus remaining, he alone is responsible.

[1] There are modern Malthusians, even on the food-population issue; see, for example, Paul Ehrlich and Anne Ehrlich, *The Population Explosion* (New York: Simon and Schuster, 1990). They are probably misreading global trends in cereal production, which have experienced downturns (some of them as the result of deliberate policy); world food production as a whole has not. Lester Brown (ed.), *State of the World 1994* (Washington, DC: Worldwatch Institute, 1994) is more balanced, but still pessimistic. For an antidote, see Tim Dyson, "Population Growth and Food Production: Recent Global and Regional Trends," Department of Population Studies, London School of Economics, unpublished paper, 1993.

[2] Marx also made several errors in his counterblast to Malthus, as was pointed out by other Marxists such as Kautsky. See Michael Teitelbaum, "Demographic Change Through the Lenses of Science and Politics," *Proceedings of the American Philosophical Society*, Vol. 132, No. 2 (1988), p. 182.

[3] The media debate in the United States has been well surveyed by John R. Wilmoth and Patricia Ball, "The Population Debate in American Popular Magazines," *Population and Development Review*, Vol. 18, No. 4 (December 1992).

[4] See Michael Teitelbaum, "The Population Threat," *Foreign Affairs*, Vol. 71, No. 5 (Winter 1992-93). The title of this article was chosen by the journal, not the author.

[5] Several aspects of "scale" are covered by the authors in H.E. Daly and K.N. Townsend (eds.), *Valuing the Earth: Economics, Ecology, Ethics* (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology Press, 1993).

[6] National Research Council (National Academy of Sciences), *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986), p. 90.

[7] Of course, fertility rates within regions differ from country to country. In China, the fertility rate is close to replacement, at 2.4 children; in Pakistan, it is still at levels comparable to those in Africa; in India, it is in between, at 3.9. Data in this chapter, unless otherwise indicated, are from World Bank, *World Development Report 1993: Investing in Health* (New York: Oxford University Press, 1993).

[8] In an influential book, Coale and Hoover argued that population had a negative influence on savings and therefore on the rate of capital formation. With this assumption, their economic model, where growth was mainly driven by the accumulation of capital, implied that the faster population grew, the slower GNP would grow. Ansley J. Coale and Edgar M. Hoover, *Population Growth and Economic Development in Low-Income Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958). The jury is still out on whether in fact population growth does reduce savings; most observers think it does not. Even if it does, the effect may be quite small. If there are no other negative effects, it is likely that more labor will mean more output—although whether there is more output *per person* is another matter.

[9] Strictly, we should be talking of output per *worker*; it is possible that output per worker declines and output per person rises, if the proportion of workers in the population increases sufficiently to compensate. The argument here assumes the proportion stays constant.

[10] Ester Boserup, *The Conditions of Agricultural Growth* (London: Allen and Unwin, 1965).

[11] See, for example, Robert J. Barro, "Economic Growth in a Cross Section of Countries," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 106 (1991), Robert E. Lucas, "On the Mechanics of Economic Development," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22 (1988); Paul M. Romer, "Increasing Returns and Long-Run Growth," *Journal of Political Economy*, Vol. 99 (1986).

[12] Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982).

[13] By the "unconcern school," we mean writers such as Julian Simon (ibid.) or (some of) the authors of the 1986 National Academy of Sciences study (op. cit.). Perhaps one should call them optimists, those who think that population growth confers either positive benefits on balance, or that negative consequences are relatively modest and can be taken care of at low cost. The "concern school," on the other hand, are those authors who believe that population consequences at least in some settings are sufficiently negative to justify active population policies, although of a voluntaristic nature. They do not necessarily believe in the views of Malthus and indeed have often published criticism of his arguments. The present author would place himself in this school. There are also what one might term "population alarmists," who ascribe extreme consequences to population growth. Their arguments often are somewhat Malthusian, if in modern dress, and in some cases, they would claim the situation justifies population control measures going beyond the purely voluntary. (An example of alarmist writing is cited in note 23 below). Extremist views on analysis of population consequences tend to go hand-in-hand with extremist views on policies, just as the "unconcern" school tends to take a relaxed view on policy.

[14] In the language of econometrics, many studies have possibly omitted variable bias and simultaneity bias; few have been subjected to mis-specification tests or incorporate lags to permit dynamic adjustment. Mostly the population variable employed is the average annual rate of growth of population over the decades examined. Normally, no distinction is made between high and low fertility and mortality countries: the same rate of population growth may occur with different combinations of the two variables. This is a criticism made by Ansley Coale, "Population Trends and Economic Development," in J. Menkin (ed.), *World Population and U.S. Policy: The Choices Ahead* (New York: W.W. Norton, 1986). It has to be said, though, that the few studies that employ a fertility measure do not produce significantly different results.

[15] See Didier Blanchet, "On Interpreting Observed Relationships Between Population Growth and Economic Growth: A Graphical Exposition," *Population and Development Review*, Vol. 17, No. 1 (March 1991); and Didier Blanchet, "Reversal of the Effects of Population Growth on Economic Growth Since the End of the 1970s: Reality or Artefact?" paper presented to the U.N. Expert Group Meeting on Population Growth and Demographic Structure, Paris, 16-20 November 1992.

[16] Even if the relationship were well established by correlation studies, it is incorrect to make an inference from aggregate relationships across countries to what would happen in an individual country over time. These studies also fail to answer the (counterfactual and therefore difficult) question of what would have happened if population had grown more slowly.

[17] For an account of some of the factors behind this success, see World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy* (New York: Oxford University Press, 1993).

[18] For evidence of rising costs of agricultural intensification, see, for instance, K.N. Ninan and H. Chandrashekhar, "The Green Revolution, Dryland Agriculture and Sustainability: Evidence from India," in George H. Peters and Bernard F. Stanton (eds.), *Sustainable Agricultural Development*, Proceedings of the 21st International Conference of Agricultural Economists (Aldershot, UK/Brookfield, VT: Dartmouth Publishing Company, 1992); Christopher L. Delgado and Per Pinstrup-Andersen, "Agricultural Productivity in the Third World: Patterns and Strategic Issues," paper to the American Agricultural Economics Association/International Food Policy Research Institute Workshop, Orlando, Florida, July 1993, especially pp. 20-21.

[19] Figures from World Bank, *Malawi: Human Resource Development Study*, Report No. 7854-MAI (Washington, DC: World Bank, 1989). The World Bank has conducted a number of such country studies. For example, see *Rapid Population Growth in Pakistan: Concerns and Consequences*, Report No. 7522-PAK (Washington, DC: World Bank, March 1989); *Zimbabwe Population Sector Report*, Report No. 7703-ZIM (Washington, DC: World Bank, October 1989).

[20] In Malawi, economically cultivable land is already scarce and population density relative to land high; countries with good land still not under the plow face less difficulty.

[21] See World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984). Another calculation is presented by Jee-Peng Tan and Alain Mingat, *Education in Asia* (Washington, DC: World Bank, 1992), pp. 19-20 and 108; this volume gives data for the fiscal burden of education per adult as it is affected by the dependency ratio. Korea had the lowest ratio of countries in the study: "If Korea had had Lao PDR's dependency ratio, other things being equal, Korea would have had to spend 70 percent more than it did in 1985 to achieve its education system's coverage in that year."

[22] On the role of educotion in Korea and other Asian countries, see Naohiro Ogawa, Gavin W. Jones, and Jeffrey G. Williamson (eds.), *Human Resources in Development Along the Asia-Pacific Rim* (New York: Oxford University Press, 1993); and Nancy Birdsall and Richard Sabot, *Virtuous Circles: Human Capital, Growth and Equity in East Asia*, Policy Research Department, World Bank (Washington, DC: World Bank, 1994).

[23] An egregious example of a "trap" argument is Maurice King, "Health Is a Sustainable State," *The Lancet*, Vol. 336, No. 8716 (15 September 1990). He actually argues that because population growth is so damaging, it is mistaken to try to save lives until fertility has declined. This flies in the face of all the evidence that in very many settings the improved survival of children has been virtually a *precondition* for fertility to fall.

[24] Compare this statement with that of the 1986 National Academy of Sciences study commented on hy Kelley and McGreevey in Chapter 3 of this volume.

[25] See, for example, Ehrlich and Ehrlich, *Population, Resources, Environment*, op. cit.

[26] The answer to this question depends in part on who receives the additional income. If it accrues to the poor, especially to poor women, it could have beneficial effects on the environment because it reduces poor people's need to live off the environment. But if the rich get richer, consumption patterns and technology could change in environmentally unfriendly directions.

[27] An up-to-date survey of the technical, economic, and (some of the) ethical issues is provided by David Pearce and Jeremy Warford, *World Without End: Economics, Environment and Sustainable Development* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

[28] See, for example, James Tarvid, Dennis Chao, and Mary Rice, "FamPlan Application for the Philippine Population/Family Planning Evaluation," Research Triangle Institute, Research Triangle Park, NC (April 1992), mimeo; Mary Scott and James Kocher, *A Cost-Benefit Analysis of the Family Planning Programme in Jamaica, 1970-2000: Final Report* (Research Triangle Park, NC: Research Triangle Institute, May 1992).

[29] The policy implications of population and development are further explained in Robert Cassen, *Population Policy: A New Consensus*, Policy Essay No. 12 (Washington, DC: Overseas Development Council, 1994) forthcoming.

الجزء الثاني (Part II)

خلاصات الفصول (Chapter Summaries)

منظور السياسات (Policy Perspectives)

خلاصة الفصول (Chapter Summaries)

الدول النامية والجدل العالمي حول السكان: السياسة والبراغماتية

(Develping Countries and the International Population Debate: Political and Pragmatism)

كافال غالهاتي (Kaval Gulhati) وليزا إم بيتس (Lisa M. Bates)

يجري الاعتراف بصورة متزايدة بجدية مشكلة النمو السكاني السريع من قبل الكثير من الحكومات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. وصاغت الكثير منها سياسات سكانية قومية ونفَّذت برامج توفِّر الحصول على خدمات تخطيط الأسرة. ويعتبر تبني مثل هذه السياسات والبرامج، التي تركِّز على إبطاء معدلات النمو السكاني أمراً مثيراً للاهتمام على ضوء مواقف الدول النامية السابقة حول الموضوع.

فمن الناحية التاريخية، ظل منظور الدول النامية حول أعداد السكان يسترشد بالسياسات القومية والمصالح الاجتماعية الاقتصادية أكثر مما يسترشد بالقلق حول الأعداد الهائلة. ففي مؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي عقد عام ١٩٧٤ في بوخارست، كانت معظم الدول النامية ترى أن لُبَّ مشكلة التنمية ليس نسبة المواليد (الخصوبة) العالية

بل الفقر والتوزيع غير العادل للموارد بين دول الشمال ودول الجنوب. إلاّ أنه عندما جوبهت هذه الدول بالضغوط الهائلة للنمو السكاني السريع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرّض للإنهاك فعلاً، بدأ الكثير من هذه الدول في التعبير عن القلق حول نِسَب المواليد العالية؛ وبحلول مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للسكان في عام ١٩٨٤، سعت الكثير من الدول بكل حماس للحصول على المساعدة الدولية في تخطيط الأسرة والجهود المتعلقة بها.

وعلى الرغم من تضاؤل الاهتمام بالنشاطات السكانية في الثمانينات من جانب الولايات المتحدة، وهي أكبر الدول المانحة للمساعدات السكانية، ظلت الدول النامية تحافظ على التزامها بجهود التخطيط السكاني وتخطيط الأسرة. وكما أظهرت الاستعدادات لمؤتمر السكان في القاهرة في عام ١٩٩٤، هناك إجماع واسع النطاق حول أهمية العوامل السكانية في التنمية المستديمة وحول أهمية الاستراتيجيات الشاملة لتخفيض نسبة المواليد. وزيادة على ذلك انعكس قلق الكثير من الدول النامية في العملية التحضيرية التي أوصلت إلى مؤتمر القاهرة. وتظهر وثائق المؤتمر وبيانات الدول فرادى اهتماماً بتكامل النشاطات السكانية مع الجوانب الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ كما تظهر رغبة في التصدي للأنماط غير المستديمة من الاستهلاك في الدول الصناعية. وهناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى الاستثمار في صحة المرأة والتقدم الاجتماعي الاقتصادي وإلى التأكيد على دور الرجال كشركاء يتحمّلون المسؤولية في التخطيط الأسري.

ومع ذلك فإن الجدل الدولي حول قضايا السكان لم يتم اتفاق عليه بصورة تامة؛ فالدول النامية لا زالت منهمكة في عددٍ من المسائل الجدلية. وتتميّز «أطراف» هذا الجدل، على أية حال، بالانقسامات التقليدية بين الشمال والجنوب أكثر مما تتميّز بالتحالفات بين الدول فرادى حول قضايا ما بين الدول ذات الاهتمام المشترك. فالعديد من الدول النامية تتناقش حول ما يعتبره الفاتيكان وغيره من الجهات قضايا أخلاقية، على سبيل المثال الإجهاض وحق الإنجاب وحقوق المراهقين إزاء حقوق الآباء والأمهات، والأشكال المختلفة للأسرة (الأسرة التي تترأسها المرأة، الخ). كما تلفت دول أخرى الأنظار إلى الاتجاهات المناهضة للهجرة في

الدول المتقدمة وتشجّع المجتمع الدولي على الاستجابة لضغوط الهجرة عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة أكثر من اهتمامها بإغلاق الحدود.

كما تهتم الكثير من الدول النامية لحماية حقوقها في التنمية بدون أن يثقل كاهلها ظُلْماً تكاليف حماية البيئة والقيود التي تفرضها عليها. فهذه الدول تعتقد أن الدول الصناعية ينبغي أن تتحمّل المسؤولية الأكبر لدورها في التردي البيئي وأن تقدّم أيضاً عوناً ملموساً للدول النامية من أجل النمو الاقتصادي والتنمية اللازمين من أجل تخفيض نسبة المواليد والمحافظة على الاستخدام المستديم للموارد. وتعترف الدول النامية بأهمية الإنفاق المحلي من أجل برامج القطاع الاجتماعي مثل الصحة والتعليم؛ وسوف تظل تطالب المجتمع الدولي بتوفير موارد إضافية لا لإجراءات التخطيط الأسري فحسب بل لجوانب التنمية الاجتماعية التي يعترف بها الآن على نطاق واسع على أساس أنها محورية للجهود السكانية كذلك.

الديناميكيات السكانية في الدول النامية

(Population Dynamics in Developing Countries)

توماس دبليو ميريك **Thomas W. Merrick**

بدأت وطأة التصاعد في النمو السكاني في الدول النامية، الذي بدأ عندما انخفضت معدلات الوفيات في وقت أسبق وأسرع من معدلات الولادة، في الهبوط، نظراً إلى أن الكثير من الدول أخذت تمر بمرحلة الانتقال إلى الخصوبة المنخفضة. وحتى مع معدلات النمو الأبطأ، على أية حال، تستمر الدول النامية في المعاناة من الزيادات المطلقة في عدد السكان. وفي الحقيقة فإن من المتوقع أن يستمر عدد سكان هذه الدول في الزيادة في التسعينات بأكثر مما كان في أي عقد آخر مضى. والسبب في هذا التصاعد الإضافي في عدد السكان هو تضافر معدلات الخصوبة التي لا زالت عالية مع البنية العُمْرِيَّة الشبابية، وهو ما يؤدي إلى أعداد كبيرة من المواليد وأعداد أقل نسبياً من الوفيات ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدة بلايين أخرى من الناس إلى أعداد سكان الدول النامية. أمّا ما مدى ضخامة

عدد هؤلاء السكان فإن ذلك يعتمد بصورة رئيسية على سرعة الانتقال إلى الخصوبة (نسبة المواليد) المنخفضة. وهذه قضية ديمغرافية أساسية لا للدول الفقيرة فحسب بل للعالم أجمع.

على أن الديموغرافيا (أو الدراسة الإحصائية للسكان) ليست هي المصير على أية حال. فالتوقعات السكانية، وبخاصة التنبؤات طويلة المدى، تُبنى على استقرار الاتجاهات في المعدلات الحيوية التي قد تُثْبت أنها قصيرة النظر. والقيمة الرئيسية للتوقعات طويلة المدى هي أنها توضِّح الأثر بعيد المدى للزخم السكاني. وهذا، بدوره، يشير إلى أهمية العمل اللازم اتخاذه لتخفيض نسبة المواليد. فقد قام جون بونغارتز (John Bongaarts) من مجلس السكان (Population Council) بفحص الاستراتيجيات الممكنة لتخفيض الآثار بعيدة المدى لزخم السكان وتحقيق عدد سكان إجمالي للدول النامية أقل من الـ ٢ر١٠ بليون نسمة المتوقعة الآن لعام ٢١٠٠. وتتصدى استراتيجيتان من الاستراتيجيات للسلوك الإنجابي للعدد المتزايد من النساء ممن هنَّ في سن الإنجاب؛ ويمكن لهاتين الاستراتيجيتين، إذا ما طبقتا بحذافيرهما، أن تخفضا نظرياً، من معدل نسبة المواليد إلى مستوى الاستبدال (أي إلى مستوى يكون عدد المواليد فيه مساوياً لعدد الوفيات). والاستراتيجية الثالثة تتفحَّص إمكانية زيادة الزخم السكاني عن طريق تأخير الزواج وزيادة معدل سن الحمل.

وتتطلَّب الاستراتيجية الأولى التوسُّع في خدمات التخطيط الأُسري ذات النوعية العالية إلى أولئك الذين يبدون رغبة في تأخير الحمل أو الحدِّ منه، ولكنهم لا يفعلون ذلك لسبب أو آخر؛ لذلك فإن القضاء على هذه الخصوبة غير المرغوب فيها يمكن لها أن تؤدي إلى تخفيض إجمالي عدد سكان الدول النامية في عام ٢١٠٠ من ٢ر١٠ إلى ٣ر٨ بليون نسمة. كما أن تشجيع أزواج آخرين على تكوين الأُسر الصغيرة من خلال الحملات الإعلامية وزيادة التعليم وغير ذلك من مبادرات السياسات الاجتماعية الأخرى يمكن له أن يقتطع بليوناً من الاجمالي المتوقع (بحيث يصبح ٣ر٧ بليون نسمة)؛ وإذا استطاعت هذه الجهود ذاتها تأخير سن الحمل، فإن الإجمالي النهائي يمكن له أن ينخفض ببليون آخر.

هل يمكن كبح جماح النمو السكاني من خلال مثل هذه الإجراءات؟ تظهر تجربة تخطيط

الأسرة وبرامج الصحة الانجابية أن الأزواج يستفيدون من الخدمات عالية الجودة، عندما تكون متاحة. كما يظهر البحث الاجتماعي حول السلوك الإنجابي أيضاً أن الحافز على اللجوء إلى هذه الخدمات يتعلق بزيادة التعليم، وبخاصة بالنسبة للفتيات، كما أن التعليم يمكن له أيضاً أن يرفع من السن المتوسطي للزواج والسن المتوسطي للحمل. وهكذا فإن الاستراتيجية الشاملة للتوسّع في خدمات تخطيط الأسرة/ الصحة الإنجابية، والتوسع في الفرص التعليمية، والجسر على الهوة بين الجنسين في التعليم، بالتضافر مع الجهود الرامية لتحسين مكانة المرأة، يمكن أن تسارع في انخفاض نسبة المواليد في الدول النامية، وتخفض، بدرجة هامة الأثر طويل المدى للزخم السكاني.

السكان والتنمية من منظور تاريخي

(Population and Development in Historical Perspective):

ألن سي كيلي و ويليم بول ماك غريفي **(Allen C. Kelley and William Paul McGravey)**

يوفّر التاريخ منظوراً لتقييم كل من الجدل والنتائج بالنسبة للنمو السكاني السريع. فمنذ عام ١٩٥٠، ظل معظم علماء الاقتصاد المتخصصين في القضايا السكانية يتمسّكون بالرأي القائل إن النمو السكاني الأبطأ نوعاً ما من المعدلات العالية الحالية سيسهّل التنمية الاقتصادية في معظم الدول ذات الدخل المنخفض. وعلى النقيض من ذلك، ظل الكثير من العلماء ومحلّلي السياسات يتمسكون بوجهة النظر المالثوسية الأكثر تحذيراً القائلة إن النمو السكاني السريع إنما يمثّل عقبة كأداء مطلقة في وجه التنمية الاقتصادية. فمن ناحية، يؤكد منظور علماء الاقتصاد المعتدل نوعاً ما على المدى البعيد الذي تجابه فيه «التغذية الراجعة» الإيجابية – التي يحفزها النمو السكاني وتُسهّلها الأسواق والحكومات والآليات الاجتماعية – الآثار السلبية للنمو السكاني على المدى القريب. أما غير الاقتصاديين، من ناحية أخرى، فيركّزون على التكاليف على المدى القريب، والتي تنبع من الحاجة إلى تمويل الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالشباب ومن العوائد المتقلّصة إلى توسيع عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج.

متى وتحت ظل أي ظروف تكون التغذية الراجعة كبيرة أو صغيرة؛ إن هذه التغذية الراجعة تكون صغيرة – وبالتالي تكون المشكلة السكانية كبيرة – عندما تُصاب الحكومات

والمؤسسات الاجتماعية والأسواق «بالفشل»، أي عندما لا تستجيب آليات تخصيص الموارد، بالسرعة الكافية والتصرف المعقول الكافي، لأشكال الشحّ الاقتصادي إزاء التغيُّر الديمغرافي السريع. ومع ذلك، فإن التغذية الراجعة غالباً ما تكون كبيرة إلى حدٍ كبير ويمكنها التعويض عن العائدات المتقلِّصة، وتميل الدراسات التجريبية الآن إلى التقليل من شأن الاهتمامات التقليدية حول ١) استنزاف موارد الطاقة غير المتجدِّدة و٢) الضغوط الملقاة على عاتق التوفير و٣) التوزيع السيىء لأموال الاستثمار نتيجة للضغوط السكانية. وعلى أية حال، ففي حالة الموارد المتجدِّدة التي تفشل المؤسسات والأسواق غالباً في التعامل معها (على سبيل المثال الغابات المطيرة ومصائد الأسماك) فإن ما يحدث هو الإفراط في الاستعمال. والدول الفقيرة، التي لا زالت تعتمد على الزراعة إلى حدٍّ كبير، هي تلك التي يحتمل أن تعاني أكثر ما يكون من فشل سياسات الحكومات والأسواق فهي التي يحتمل لذلك أن تكون الأقل قدرة على استيعاب النمو السكاني السريع.

وفي المستقبل، ومع تطور المؤسسات والأسواق، ومع تقدم التكامل الاقتصادي الدولي ومع تحول السياسات المحلية إلى سياسات أكثر ليبرالية، فإن آليات التغذية الراجعة يمكن أن تصبح أكثر فعالية بصورة متزايدة في إضعاف آثار النمو السكاني الأقرب مدى. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن يستمر النمو السكاني في أكثر الدول فقراً في الهبوط من المستويات العالية التي هو عليها الآن، وبالتالي يساهم أيضاً في التنمية الاقتصادية. وينبغي على السياسات السكانية أن تكمِّل العمل الآخر الذي يهدف إلى التقدم في الأهداف الاقتصادية القومية.

وخطو التغير السكاني فيما بعد الخمسينات في الدول النامية اليوم هو أسرع بكثير من ذلك الخطو الذي مارسته أوروبا قبل عام ١٨٠٠؛ وفي القرون الخمسة أو الستة التي سبقت ذلك، فإن كل تسارع هام في معدل نمو السكان كان يؤدي إلى تحويل الدخل بعيداً عن الفقراء إلى جيوب ملاك الأراضي الأكثر ثراء. ولم يستطع الأوروبيون في القرن التاسع عشر (وفيما بعد اليابانيون) استيعاب النمو السكاني بدون تخفيضات في نصيب العمال من الدخل إلاّ بعد التحوُّل إلى المدن وتطوير الأسواق الأكثر فعالية.

أمّا في الدول النامية اليوم، فإن السياسات الحكومية تقوم مرات متكررة كثيراً بمنع

زيادات الإنتاجية الزراعية وبتشجيع نسبة المواليد العالية. فأسعار المخرجات والمدخلات الزراعية غالباً ما تكون تحت السيطرة وهو ما يسيء إلى المزارعين، وهو تشويه يفسِّر كثيراً الأداء الزراعي السيِّء. وتضخُّم الضغوط السكانية المتواصلة من فشل هذه السياسات (وبصورة غير مباشرة من فشل الأسواق). ومن الصعب كسر طوق الدائرة المفرغة من الضغوط السكانية وفشل المؤسسات. ففي حين ينبغي أن تكون السياسات موجَّهة في الأساس لأسباب هذا الفشل، إلاّ أن السياسات السكانية، حتى وإن كانت بطيئة في عملها، يمكن لها أن تكمِّل سياسات التنمية الفعالة.

ولا يوجد هناك حاجز مالثوسي حتمي يقف في وجه التقدم الاقتصادي. فالدوائر الفعالة (وليس المفرغة) – التي تقوم المؤسسات فيها بإرسال الإشارات الصحيحة التي تسهِّل زيادة الإنتاجية الزراعية وفي الوقت ذاته تقلِّل من قيمة الأُسر الكبيرة – هي من الأمور الممكنة. والمفتاح في هذا الشأن هو تطوير الأسواق والمؤسسات، وتسهيل سياسات الحكومات – وهي عوامل هامة اليوم بمثل ما كانت هامة في أوروبا قبل قرنين من الزمان عندما بدأ النمو الاقتصادي الحديث.

النمو السكاني والفقر

(Population Growth and Poverty):

(Dennis A. Ahlburg) دينيس إي آلبرغ

يعيش أكثر من بليون من الناس، أو ثلث عدد سكان دول العالم النامية، حياة من الفقر. إلاّ أن جميع الدول التي تتاح عنها البيانات تُظهر انخفاضاً في نسبة الناس الذين يعيشون حياة الفقر من منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات، رغم أن بعض هذه المكاسب انحسرت في أواخر الثمانينات.

وقد يؤثر النمو السكاني السريع على الفقر عن طريق تأثيره على العوامل المرتبطة بالفقر: الأجور المنخفضة والافتقار إلى رأس المال البشري مثل التعليم والصحة، والافتقار إلى الممتلكات التي تُدرُّ الدخل مثل الأراضي؛ وعدم المساواة في الدخل وفقدان النمو الاقتصادي؛ والجنس (من حيث الذكورة والأنوثة) والعنصر والإثنيَّة (العرقيَّة).

والدلائل التجريبية حول ما إذا كان للنمو السكاني آثار سلبية على العوامل المرتبطة بالفقر أو على الفقر ذاته هي دلائل مختلفة. وعلى الرغم من النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل، إلاّ أن الدول النامية استطاعت بصورة عامة، استيعاب الزيادات في مَدَد العمالة المتمثلة في الإنتاجية الأعلى والدخل الأعلى بالنسبة للفرد الواحد عن طريق تحويل هذه العمالة إلى فرص العمل الأكثر إنتاجية. ومن الناحية التاريخية كان الاستثناء من ذلك بصورة رئيسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي المستقبل، على أية حال، فإن احتمالات تحقيق هذا الاستيعاب تبدو مظلمة في الكثير من أقاليم العالم. وهناك بعض الدلائل على أن النمو السكاني قلَّل من الوصول إلى موارد الملكية العامة ذات الأهمية الخاصة في معيشة الفقراء مثل الفواكه والحيوانات البريَّة وحطب الوقود ومواد البناء وقش السقوف والمياه من الخزانات والجداول والبرك وتربية الدواجن على نطاق واسع وأراضي الرعي للماشية.

وعلى المستوى العائلي، يبدو أن الأطفال الإضافيين يخفِّضون في المعدل من تعليم وصحة الأطفال الآخرين في الأسرة، ولكنَّ تقديرات حجم هذه الآثار تختلف اختلافاً كبيراً. وعلى المستوى القومي، فإن النمو السكاني السريع يخفِّض من معدَّل نفقات الطفل الواحد، ولكن ليس من الواضح فيما إذا كان هذا يؤدي إلى تخفيض التحصيل التربوي.

وللنمو السكاني تأثيرات سلبية وإيجابية هامة على التنمية الاقتصادية، ولكن عند أخذ كلٌ شيء بعين الاعتبار، يبدو أن النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً للتنمية الاقتصادية. ورغم أنه يُعتقد على نطاق واسع أن النمو السكاني يجعل توزيع الدخل أكثر سوءاً، إلاّ أن الدلائل النظرية والتجريبية– على هذا التأثير هي دلائل مبهمة.

وهكذا، فإن النمو السكاني السريع له آثار سلبية على بعض العوامل المرتبطة بالفقر، ولكن حجم هذه الآثار غير محدَّد. إذ ليس هناك سوى القليل من الأدلة المتاحة حول التأثير المباشر للنمو السكاني على الفقر. وبصورة عامة، استطاعت الكثير من الدول تخفيض الفقر في الوقت الذي ظل عدد السكان يأخذ في النمو، إلاّ أنه في العديد من الدول الأخرى، فإن عدد السكان يسهم في الصعوبات الخاصة بتخفيض الفقر.

وإذا ماسعت إحدى الحكومات لتحسين الوضع الاقتصادي للفقراء، فمن الأفضل لها

أن تستخدم أدوات السياسات المباشرة المتاحة بأفضل ما يكون. ومن بين مثل هذه الأدوات السياسات الرامية لزيادة فرص وصول الفقراء إلى الأراضي والقروض والبنية الأساسية العامة والخدمات، وبخاصة التعليم والصحة. وفي الأقاليم التي لا توجد فيها قاعدة موارد كافية فإن هناك أيضاً حاجة إلى السياسات التي تساعد على الهجرة إلى الخارج. وقد تساعد برامج تخطيط الأسرة على تخفيض الفقر، ولكنّ آثارها قد تكون قليلة وقد تأخذ وقتاً طويلاً حتى يجري الشعور بها؛ على أية حال، فإن هذه الآثار القليلة قد تكون تراكمية ويعزّز الواحد منها الآخر. وقد يكون من الأكثر سهولة تبرير برنامج لتخطيط الأسرة يؤكد على الخدمات الصحية للفقراء على أساس أن هذا البرنامج يوزع الموارد الصحية مباشرة على الفقراء من تبريره على أساس أن نسبة المواليد المنخفضة قد تقلل من الفقر.

رابطة السكان والبيئة والتنمية

(Population, Environment and Development Nexus):

(Theodore Panayotou) ثيودور بنايوتو

من الناحية الظاهرية، يبدو النمو السكاني السريع مرتبطاً بإزالة الغابات وتعرية التربة وتدمير الأنظمة البيئية المحلية والتردي البيئي العام. إلاّ أنه عند إمعان النظر، على أية حال، فإنه يبدو أن الطريقة التي يسير السلوك السكاني من خلالها هي أكثر أهمية من الطريقة التي يزداد بها عدد السكان. فآثار السكان على البيئة ليست إيجابية أو سلبية بصورة قاطعة؛ بل إنها تعتمد على النشاطات البشرية والتي بدورها منوطة بفعالية الأسواق والحكومات، وكذلك منوطة بثقافة الدولة المعنية ومستوى تطورها. وتضم الاستجابات للنمو السكاني تكثيف الزراعة وزيادات التوفير وتراكم رأس المال وتنويع مصادر الدخل والتغيّر في المهن والحرف والهجرة والتكنولوجيات المحسّنة والتغيّر المؤسساتي والموارد البديلة والتجارة والتعديلات البنوية. وعندما تُسدّ جميع منافذ هذه الاستجابات نتيجة لفشل الأسواق والسياسات الموجهة توجيهاً سيئاً، فإن الاستجابة للنمو السكاني تأخذ أبعاداً مدمّرة بيئياً مثل التعدّي على الغابات، وإزالة الغابات والممارسات الزراعية المراوغة ووضع اليد على الأراضي والممتلكات في المدن.

ويوحي تحليل كيفية تكيّف الأسر والمجتمعات والاقتصاد القومي استجابة للنمو السكاني

وازدياد الندرة في ظل ظروف مختلفة بأن للكثافة السكانية النامية في الدول الفقيرة، إذا ما أخذت كل الظروف الأخرى بعين الاعتبار، آثاراً سيئة على الأوضاع البيئية، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى أن الإمكانيات المتاحة للاستجابات المساعدة تكون مكبوتة ولأن آثار النمو السكاني تؤثّر على سرعة التكيُّف. وتُستنتج الدلائل على هذه النتيجة من كل من دراسة حالات الدول والتحليل التجريبي العلمي، ولكنَّ هذه الدلائل ليست غامرة. لا ينبغي للنمو السكاني والكثافة المتزايدة وضمن حدودٍ معيَّنة أن يؤديان إلى استنزاف الموارد والتردي البيئي. فالعلاقة بين السكان والآثار السلبية على البيئة ليست ثابتة ولا مباشرة. ويمكن معالجتها عن طريق الحِراك والوصول إلى الأسواق وتوزيع الثروة والمؤسسات والسياسات الحكومية. لذلك ينبغي على الحكومات التركيز على إصلاح السياسات وتطوير الأسواق وتسهيل عملية التكيُّف بدلاً من التصدي ببساطة للنمو السكاني الذي هو عارض من عوارض التردي البيئي والفقر بقدر ما هو سبب لهما.

وأعداد السكان لها أكبر الأثر على الأنظمة البيئية المحلية في المجتمعات الزراعية الفقيرة ذات الأسواق غير المتطوِّرة أو الناقصة والحكم السيِّئ والسياسات التشويهية والحواجز أمام الحراك والتوزيع المنحرف للدخل والممتلكات والفرص الاقتصادية المحدودة بصورة قاسية. ولجعل أنظمة البيئة المحلية مستديمة في الوقت الذي تتقدم التنمية فيه، ينبغي على الحكومات اتباع إصلاحات وسياسات ترفع من الإنتاجية الزراعية وحِراك العمالة (على سبيل المثال ملكيات للأراضي مضمونة وقابلة للتحويل ومعدلات فائدة متحرِّرة وتشجيع للقروض الريفية)، وفي الوقت نفسه تشجيع العمل بعيداً عن المزارع عن طريق رفع الدعم عن الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، وتشجيع النمو السريع وتحسين التعليم والتدريب وبخاصة بالنسبة للنساء.

الاستثمار في الجيل القادم (Investing in the Next Generation):

آثار الخصوبة العالية على مستوى الأسرة (The Implications of High Fertility at the Level of the Family)

سينثيا بي لويد Cynthia B. Lioyd

تذهب آثار الخصوبة العالية وحجم الأسرة على رفاهية الأطفال إلى أبعد بكثير من الآثار

المألوفة المتمثلة في إضعاف موارد الأسرة والاستنزاف الغذائي للأم (الناجم عن تكرار الحمل). كما أن للخصوبة وحجم الأسرة أيضاً آثاراً بالنسبة لإمكانية وصول الأطفال إلى الفرص خارج نطاق المنزل واكتسابهم أدوارهم الاجتماعية عندما يصبحوا بالغين. وهناك ثلاثة آثار قد تكون هامة بصورة خاصة على المدى البعيد وهي: ١) أثر الفرصة، وهو أثر نسبة المواليد على الوصول إلى موارد الاستثمار العامة الذي يرغب الوالدين في توفيره إلى أطفالهم؛ ٢) أثر الإنصاف، وهو أثر نسبة المواليد على توزيع موارد الأسرة بين الإخوة والأخوات؛ و٣) أثر ما بين الأجيال، وهو أثر نسبة المواليد على افتراض أدوار غير تقليدية ونقل الفرص عبر الأجيال.

وفي كثير من أجزاء العالم، فإن الأطفال الذين ينشأوون بين الكثير من الأخوة والأخوات هم في وضع يسبِّب لهم الضرر. وفي الأسر الأكبر عدداً والتقليدية بصورة أكثر، فإن من المحتمل أن تكون بنية السلطة داخل الأسرة من النوع الذي يسيطر عليه الذكور والأقل توجهاً نحو الطفل في أنماط إنفاقها. كما أن وقت الوالدين ومواردهما هما الآخران تحت قيود وضغوط أكثر، مما يقيِّد الموارد المتاحة للاستثمار في كل طفل، ويقلِّل من قدرة الوالدين على مساعدة أطفالهم في الإفادة من الفرص الجديدة التي تقابلهم في حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاختلافات والتخصصات بين الأطفال أكثر شيوعاً بين الأطفال عندما يكون لدى والديهم الكثير من الأطفال. ويميل الأطفال ذوو الأخوة والأخوات الأقل إلى تلقي معاملة أكثر مساواة. وفي حين يستطيع بعض الأطفال ذوو الأخوة والأخوات الكثيرين متابعة تعليمهم إلى القَدَرِ الذي تسمح به قدراتهم، فإن هذا عادة ما يتم على حساب أمهاتهم واخوتهم وأخواتهم الآخرين والذين سيعملون بجد واهتمام أكبر من أجلهم.

وهناك صلات هامة بين نسبة المواليد والرغبة في الحصول على الأطفال والاستثمار فيهم؛ وتلعب العوامل البيئية دوراً هاماً في تحديد مدى قوة هذه العلاقات. إذ من المحتمل أن لنسبة المواليد العالية أكبر آثارها السلبية على مستويات الاستثمار في الأطفال عندما يكون الأطفال غير مرغوب فيهم، وذلك بسبب فقدان الفرص التي ينطوي عليها هذا الأسى وخيبة الظن. لذلك فنسبة المواليد غير المرغوبة، بالارتباط مع المستويات السائدة في الاستثمار بالنسبة للطفل الواحد تصبح مقياساً للإمكانيات غير المحققة لاستثمار الوالدين في الأطفال ضمن إطار ثقافي

أو اجتماعي اقتصادي معيَّن. وهناك أربعة ملامح بيئية رئيسية تشكِّل العلاقة بين حجم الأسرة والاستثمار في الأطفال وهي: ١) مستوي التطور الاجتماعي الاقتصادي، و٢) دور الدولة و٣) ثقافة الأسرة و٤) مرحلة الانتقال الديموغرافي.

كما أن آثار نسبة المواليد العالية ليست محايدة بالنسبة للجنس (الإناث والذكور). ففي جميع المجتمعات، تكمن وظيفة المرأة الإنجابية الخاصة في قلب التقسيمات الجنسية للعمالة وتهيئة الأطفال اجتماعياً لدورهم عندما يصبحوا بالغين. ولا يمكن لنسبة المواليد العالية أن تتم بدون تخصيص نسبة هامة من حياة النساء إلى حمل الأطفال، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر ومسؤوليات. وزيادة على ذلك، فإن أشكال عدم المساواة بين الأطفال التي تنجم عن نسبة المواليد العالية تكون حادة بصورة خاصة بين الأولاد والبنات. وعواقب أشكال عدم المساواة هذه بين الجنسين تظل طويلة المدى. فالبنات اللواتي لهن أخوة وأخوات كثيرون من المحتمل أن ينشأن بتعليم قليل وفرص كسب محدودة وسيطرة محدودة على قرارات تخصيص الموارد داخل الأسرة، مما ينجم عنه أنه من المحتمل أن يبدأن أسرهنَّ الخاصة بهن في سن مبكر ويحملن الكثير من الأطفال وليس لهن سوى طاقات قليلة للاستثمار في أطفالهن.

وباختصار، فإن الطفل الذي ينشأ بين إخوة وأخوات أقل فإن الأكثر احتمالاً أنه سيكون طفلاً مرغوباً فيه، وأن الأكثر احتمالاً أنه سيمنح فرصة الوصول إلى الموارد العامة من قبل والديه/ والديها، وأن الأكثر احتمالاً أن يتلقى معاملة عادلة بالنسبة لإخوته/ أخواته الآخرين. وأن الأكثر احتمالاً أنه سيأخذ أدواراً غير تقليدية ستؤدي إلى طموحات نسبة مواليد أقل في الجيل القادم.

المخاطر والإنجاب والحقوق: استخدام معلومات الصحة الإنجابية

Risk, Reproduction, and Rights: The Uses of Reproduction Health Data

ديبورا مين ولن فريدمان وفريدة شهيد وشويلر فراوتسكي

Deborah Maine, Lynn Freedman, Farida Shaheed, and Schuyler Frautschi

الجنس والحمل وولادة الأطفال كلها تنطوي على مخاطر. و«الصحة الإنجابية» هي، في جزء منها، حول إدارة هذه المخاطر: ما هي، وكيف يمكن تقييمها وكيف يمكن السيطرة

عليها ومن الذي سيكون صاحب السلطة للقيام بذلك. وتستخدم معلومات المخاطر للتصدي لقضايا الصحة الإنجابية على أربع مستويات: المستوى السكاني، والمستوى الاكلينيكي، والمستوى الفردي، والمستوى السياسي. ومثل هذه المعلومات لها أهميتها لا لأنها توضّح العمليات البيولوجية فحسب، بل لأنها تشكّل الطريقة التي نفكر بها حول الصحة والمرض، ولأنها تُرشد الخيارات المتاحة أمام البرامج والسياسات. ويمكن للمعلومات عن المخاطر أن تُرشد الخيارات المتاحة حول صحة المرأة، ولكنها لا يمكن أن توفّر أساساً لتقييم المخاطر التي تصفها. ولذلك فإن «حقوق الإنجاب» لها دور حاسم تلعبه.

وتتطلّب الكرامة الأساسية للمرأة كإنسان أن يُنظر لها لا كمجرد مُنْجبة ومربية للأطفال، بل كإنسان كامل له الحق في السيطرة على كيانها الجسدي الخاص بها، وكعامل أخلاقي قادر على الفهم واتخاذ القرارات في أمور حياتها ذاتها. ويمكن اشتقاق ثلاثة خطوط إرشادية من هذا المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان. أولاً، إذا كان للمرأة أن تكون أكثر من مجرد وسيلة للوصول إلى بعض الأهداف المحدَّدة بصورة خارجية (والتي قد تشارك أو لا تشارك في صياغتها)، عندئذٍ ينبغي فهم معنى الصحة الانجابية من وجهة نظرها هي. وثانياً، إن الثِقل الذي ينبغي أن يُعطى إلى مخاطر ما أو فائدة ما عند اتخاذ القرارات ينبغي أن يُحدَّد أساساً من قبل المرأة ذاتها، وفق فهمها هي ذاتها لظروفها الخاصة. وثالثاً، إن وجهة نظر المرأة حول صحتها الإنجابية والقرارات التي تتخذها تتأثر بعوامل كثيرة – تضم النظام الصحي نفسه. وهكذا، يتوجَّب على النظام الصحي أن يعطي الأولوية لخلق الظروف التي تعطي معني إيجابي وتمنح التأييد لحق المرأة في اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة حول حياتها الإنجابية.

ويمكن أن تساعد هذه المبادئ في إنارة الطريق للبرامج وقرارات السياسات التي تتخذ وفقاً لمعلومات الصحة الإنجابية عن الوفيات والولادة المرضيَّة وأخطار ومزايا موانع الحمل والأمراض التي تنتقل جنسياً. وعلى سبيل المثال، فإن المناقشة التي تدور حول وفيات الأمهات في هذا الفصل تركِّز على مختلف «عوامل الخطر» ، بما فيها المرحلة العمرية وعدد الولادات السابقة عند المرأة و«الرغبة» في الإبقاء على حالة الحمل الحالية.

ويمكن تفسير مثل هذه المعلومات بطرق مختلفة؛ وكيفية تفسيرها تؤثر على نتائج البرامج والسياسات المستخلصة. وتوضح البيانات التي تم الحصول عليها من ماتلاب (Matlab) (أو مختبر الأمومة) في بنغلادش هذه النقطة. إذ أن «المخاطرة النسبية» التي تؤدي إلى وفاة الأم في ماتلاب هي أعلى بين النساء دون سن العشرين أو فوق سن الأربعين؛ ومع ذلك، فإن وفيات أمهات أكثر بكثير تحدث بين النساء في فئة المخاطرة المنخفضة ما بين سن العشرين وسن الأربعين (لأن عدداً كبيراً من النساء في هذه الفئة يحملن أطفالاً). وهكذا فإن المخاطرة النسبية هي من الأمور الهامة في دراسة الأسباب وفي توجيه الممارسة الكلينيكية. إلاّ أنه من وجهة نظر المرأة كفرد، فإن مخاطراتها الذاتية المطلقة – وليس الفرصة المتاحة أمامها مقارنة بالنساء الأخريات – هي الأمر وثيق الصلة بالموضوع. ومن وجهة نظر تصميم البرامج فإن من المهم الوصول إلى العدد الكبير من النساء اللواتي لا يتعرَّضن إلاّ للقليل من الخطر ما بين العشرين وسن الأربعين.

ولا يجري عادة ضمُّ حالات فيما إذا كان الحمل مرغوباً فيه أم لا إلى قائمة «عوامل المخاطرة» الخاصة بوفاة الأمهات. ومع ذلك فحيثما لا يتوافر للنساء إمكانية الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن، فإن هذا قد يكون هو أكثر «عوامل المخاطرة» أهمية. ويمكن لتحسين إمكانية الحصول على موانع الحمل الحديثة أن تخفِّض من وفيات الأمهات عن طريق تخفيض عدد حالات الحمل بين سكان دولة ما. ولكن ذلك لن يخفِّض الخطر على النساء اللواتي يصبحن حوامل، بمثل ما أن الرعاية قبل الولادة لا يمكن لها أن تخفِّض وفيات الأمهات بدرجة كبيرة جداً. ولهذا ينبغي تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية التوليدية.

وتشكِّل موانع الحمل بعض المخاطر الصحية، إلاّ أنه عندما ينظر لها في إطار المخاطر والمزايا على مستوى السكان عامة، فإنها عادة تمنع من الأمراض وأشكال العجز والوفيات أكثر مما تتسبَّب فيه. ولسوء الحظ. فإن مثل هذه المعلومات تستخدم أحياناً لتبرير سياسات تخطيط الأسرة وبرامجها التي تحدُّ بصورة قاسية من الخيارات المتاحة أمام المرأة ونوعية الخدمات المقدمة على المستوى الفردي، انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان.

وتشكِّل الأمراض المنقولة جنسياً خطراً صحياً مذهلاً على النساء، اللواتي تعرَّضن مع ذلك إلى الإهمال واللوم معاً في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، أدى تشخيص فيروس/ مرض

نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي ارتبط بجماعات من الناس هم أكثر عرضة لهذا الخطر بدلاً من ارتباطه بالسلوك الذي يعرِّض لهذا الخطر إلى التركيز على المومسات – أي على النساء اللواتي يتحدين المعايير المعتادة للزوجية والأمومة. وبالتالي، فإن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يعانين من الإيدز إما جرى إهمالهن أو شوِّهت سمعتهن.

لقد ظل التشخيص المناسب للأمراض المنقولة جنسياً ومعالجتها مفقودين من برامج الصحة الإنجابية، التي كان التركيز الأكبر فيها على تشجيع تخطيط الأسرة وإيصال الرعاية قبل الولادة. ويعود هذا التركيز، في جزء منه، إلى تأثير جداول أعمال السياسات التي لا تتعلّق مباشرة بصحة النساء في حد ذاتها – وبصورة أكثر ما تكون من الأهمية على تخفيض عدد السكان وبقاء الأطفال على قيد الحياة. وتستخدم معلومات المخاطر على المستوى السياسي لتوضيح أن مثل هذه البرامج هي أيضاً هامة لصحة المرأة؛ وفي الحقيقة فإن هذه البيانات تظهر فعلاً أن تخطيط الأسرة يمكن له أن يحسِّن صحة النساء. ولكن إذا ما نظر إلى هذه البيانات من منظور مبادئ الحقوق الإنجابية، فإنها (أي البيانات) تؤيِّد – بل إنها تفرض – نوعاً مختلفاً من التأكيد. فهذه القضية لا ينبغي أن تكون فيما إذا كان نوعٌ معينٌ من البرامج يؤدي إلى تحسين صحة النساء أم لا، بل ينبغي أن تكون هي ما نوع البرامج التي تتصدى بأفضل ما يكون لمشاكل المرأة الصحية.

إن التمييز بين مختلف مفاهيم المخاطر/ الخطر يمكن أن يساعد على توضيح أي تفسير للبيانات يمكن أن يكون الأكثر مناسبة. فمسألة أي وجهات النظر ينبغي أن تحكم اتخاذ القرارات هي مسألة حقوق أكثر مما هي مسألة علمية.

الهجرة الدولية والمواليد والتنمية

(International Migration, Fertility, and Development)

مايكل أس تيتلباوم وشارون ستانتن رسل

(Michael S. Teitelbaum and Sharon Stanton Russell)

أصبح حجم الحراك البشري عبر الحدود القومية، وبخاصة بين الدول النامية، كبيراً جداً. وزيادة على ذلك، أخذ هذا الحراك يصبح بصورة متزايدة متفجِّراً ولا يمكن التنبؤ به

وغير مرغوب فيه من قبل الكثير من الدول المستقبلة له. وتنطوي الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية الحالية على احتمالات كامنة كبيرة جداً على الزيادات المستمرة في الهجرة الدولية.

ومن الصعب التعميم حول ردود الفعل إزاء اتجاهات الهجرة الدولية المتوقعة أو الحقيقية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار الكبيرة للظروف الخاصة بكل وضع من الأوضاع. فالبنسبة للكثيرمن الدول المرسلة للمهاجرين، فإنه يُنظر للهجرة كعامل يساهم إيجابياً في التنمية، في حين أنه في العديد من الدول المستقبلة للهجرة، فإن شرارة الاستجابات السلبية عليها (أي الهجرة) يمكن أن تنطلق من البطالة أو الشعور القومي وتصاعد عدد الأحزاب والحركات السياسية المناهضة للهجرة. وغالباً ما تكون مثل هذه الاستجابات مفاجئة، وفي بعض الأحيان عصبيَّة (وأحدث صورة لذلك في الدول المتقدمة في أوروبا)، وعادة ما تكون مليئة بالتنافر وعدم الانسجام، والتناقض، والادعاءات السياسية.

وأكبر حجم للهجرة الدولية هو بين الدول النامية. ولا تفعل التفاوتات الديمغرافية سوى القليل لتفسير هذه الحركات، لأن كلاً من الدول التي تنشأ منها الهجرة والدول المستقبلة لها تمتاز بنسبة المواليد العالية والبنى العمرية الشبابية. والأكثر ما يكون احتمالاً هو أن تلعب التفاوتات الديمغرافية دوراً في الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وفي الحقيقة فإن البعض يرى أن نسبة المواليد العالية هي سبب رئيسي لزيادة الهجرة الدولية. وعلى أية حال، فإن أشكال الربط بين القوى الديمغرافية للهجرة الدولية ونسبة المواليد العالية هي أكثر تعقيداً وغير مباشرة مما يمكن لهذا الرأي أن يوحي به؛ ولعل أفضل طريقة لفهم أشكال الربط المحتملة الكامنة هي وضعها في ثلاثة مقارنات ديمغرافية. الأولى بين الخصوبة (نسبة المواليد) العالية في الدول النامية والخصوبة المنخفضة في الدول الصناعية. والثانية هي أن إحدى النتائج الديمغرافية للمقارنة الأولى هي بين البنى العمرية «الشبابية» جداً في الدول النامية والبنى العمرية «الأكبر سناً» التي تمتاز بها الدول المتقدمة. وأخيراً الثالثة هي أنه في الكثير من الدول المتقدمة تقارن نسبة المواليد المحلية المنخفضة (وفي بعض الأحيان المنخفضة جداً كما في ألمانيا وإيطاليا) بمستويات الهجرة العالية من الدول ذات معايير الخصوبة السائدة العالية.

وعلى أية حال، فإن المقارنات لا تُجدي نفعاً في تفسير الهجرة بين الدول ذات نسبة المواليد المنخفضة بين دول أوروبا الشرقية والغربية.

وهناك التعقيد وغياب الاتجاه المماثلان اللذان يميِّزان أشكال الصلات بين الهجرة الدولية واتجاهات التنمية الاقتصادية. فقد كان عقد الثمانينات عقداً للتفاوتات الاقتصادية المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية؛ ورغم أن معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد الواحد في الدول النامية غالباً ما كان بطيئاً ومتقلباً، إلاّ أنه كان سلبياً بصورة متكررة في الدول النامية. وأدى تشبُّع أسواق العمل بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكثير من أقاليم الدول النامية إلى تكوين أعداد كبيرة من المهاجرين الدوليين الذين سهَّل من حركتهم تحسُّن طرق الاتصال وتكنولوجيات النقل.

كما أحدثت الهجرة الدولية من الدول النامية بدورها تأثيرات حقيقية، وإن لم يكن تمَّ ذلك فيها إلاّ بصورة سيئة على التنمية في الدول المنتجة للمهاجرين. فقد أصبحت التحويلات النقدية التي يرسلها العمال المغتربون إلى أوطانهم الأصلية كبيرة جداً ومستمرة في الزيادة وأخذت تمثِّل عنصراً هاماً في صافي التحويلات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. ومع ذلك، فقد ثبت أن من الصعب توضيح تأثيراتها، نظراً إلى أن طرق البحث المختلفة أظهرت استنتاجات متباينة؛ وبصورة عامة، فإن الفوائد التي أمكن ملاحظتها هي محلية الطابع وتتعلق بالمدى القريب وفي قطاعات بعينها، في حين أن من الصعب التعرُّف على الآثار القومية والبعيدة المدى، وفي بعض الحالات، أثبتت تدفقات التحويلات النقدية أنها عرضة لأخطار التغيّرات الاقتصادية والسياسية التي يصعب التنبؤ بها والتي تكون دراماتيكية في بعض الحالات في الدول التي تذهب لها هذه التحويلات.

أمّا بالنسبة للمستقبل، فقد تؤدي الجهود المقترحة لتسريع التنمية الاقتصادية كوسيلة لكبح جماح الهجرة المحتملة للخارج إلى نتائج مضادة لما هو بَدَهي. ففي حين أن النمو الاقتصادي المتزايد هو وسيلة فعالة هامة، وربما كان الوسيلة الوحيدة، لتخفيف ضغوط الهجرة إلى الخارج على المدى البعيد جداً – أي على مدى عقدين أو ثلاثة – إلاّ أن هناك إجماع على أنه في المدى القريب والمتوسط خلال عقد أو عقدين، فإنه لا ينبغي توقع مثل

هذا التأثير المخفِّف، كما أن تسريع النمو الاقتصادي قد يزيد في الحقيقة من احتمالات الهجرة للخارج.

الحكومات والسكان والفقر، قصة مكاسب ومكاسب

(Government, Population, and Poverty: A Win - Win Tale)

Nancy Birdsall نانسي بيرصول

تنزع المعدلات العالية للمواليد التي تظل سمة من سمات الكثير من الدول النامية إلى استثارة ثلاثة اهتمامات رئيسية: أولاً، أن النمو السكاني السريع يخفِّض من استثمار الاسرة والمجتمع عامة في رأس المال البشري، وذلك يُخفِّض من أحد المدخلات الهامة للنمو الاقتصادي (وبالتالي يبطئ من سيره)؛ وثانياً، أن عدد السكان المتزايد يفترض ضغوطاً أكبر على الموارد الطبيعية (على المستويين المحلي والقومي وكذلك على المستوى العالمي)، ويؤدي إلى التردي السريع لبعض هذه الموارد؛ وثالثاً، أن عدد السكان المتزايد يخفِّض من مداخيل بعض الجماعات (وبخاصة الفقراء) بالنسبة للجماعات الأخرى، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم مشكلات الفقر واللامساواة في الدخل. ويرتبط كل من هذه الاهتمامات بوجود بعض العوامل السلبية «الخارجية» المرتبطة بحمل الأطفال. ومعنى هذا أن تكاليف طفل إضافي يرى النور لا يتحملها الوالدين وحدهما، وبالتالي فإن الوالدين قد يختارا مزيداً من الأطفال أكثر مما هو مثالي اجتماعياً.

وتوحي هذه الاهتمامات وأشكال فشل السوق التي تمثِّلها بأن هناك حاجة إلى نوع من التدُّخل على المستوى العام. ومع ذلك، فإن التدخل الذي لا يستهدف سوى التأثير على نسبة المواليد عن طريق رفع التكلفة الخاصة للطفل بحيث تشمل التكلفة الاجتماعية كذلك قد يؤدي في الحقيقة إلى تخفيض درجة الرعاية لأن من المحتمل أن مثل هذه التكاليف أنها ستضرُّ بالفقراء بنسب لا تتفق مع إمكانياتهم. والفقراء لديهم الكثير من الأطفال لأسباب كثيرة منها لأنهم فقراء. ولذلك فإن التدخل لا ينبغي أن يكون من أجل رفع تكلفة إنجاب الأطفال، وبالتالي تخفيض نسبة المواليد، فحسب بل ينبغي في الوقت ذاته زيادة الرعاية للفقراء لا تقليصها.

وهناك أربعة أنواع من التدخل تستطيع تلبية هذه المعايير: أولاً: يمكن للاستثمارات العامة في رأس المال البشري للفقراء لا أن «ترفع» من تكلفة الأطفال التي يدفعها الوالدان فحسب، ولكن يمكن أن ترتبط أيضاً برعاية أكبر للأسرة وتخفّض من نسبة المواليد بين الفقراء. وعلى سبيل المثال، فإن ازدياد فرص التعليم للفتيات يزيد من التكلفة الاقتصادية للأطفال عن طريق رفع انجابية المرأة وبالتالي رفع قيمة وقتها. وثانياً، يخفّض تعديل أسعار موانع الحمل، من حيث تحسين المعلومات وإمكانية الحصول عليها ومن حيث إلغاء التشريعات غير الملائمة التي تحدُّ من الوصول إلى موانع الحمل، من تكلفة التحكم في النسل، والتي ترفع ضمنياً من «تكلفة» الحصول على طفل آخر. كما أن ذلك سيقلل إلى الحد الأدنى عدد المواليد غير المرغوب فيهم الناجم عن «عدم القدرة على الحصول» على موانع الحمل. وثالثاً، يمكن إزدياد وصول الفقراء إلى المعلومات الحاسمة عن قرارات إنجاب المواليد (مثل المعلومات المتعلقة بزيادة العائدات للتعليم ومعدلات وفيات أقل) بالنسبة للأزواج الفقراء، الذين تكون تكاليف حصولهم على المعلومات عالية، وهي المعلومات التي تمكّن من اتخاذ قرارات تخطيط الأسرة القائمة على المعرفة، وبالتالي تشجّع بصورة مباشرة على تخفيض نسبة المواليد. ورابعاً وأخيراً، تخفض الإدارة العامة الجيِّدة التي تضمن النمو القائم على قاعدة عريضة، أي النمو الذي يرفع الدخل لكل المجموعات، بمن فيهم الفقراء، من الفقر دون أن تطغى على دور الرعاية.

ويمكن تبرير كل شكل من أشكال التدخل هذه الهادفة إلى تخفيض نسبة المواليد؛ إذ إنَّ كلاً منها يلبي معيار زيادة تكلفة الأطفال عند الفقراء، بحيث يضطرُّ الفقراء إلى تحمُّل بصورة أكثر التكاليف الاجتماعية لإنجاب الأطفال، وفي الوقت نفسه تحسين الرعاية لهؤلاء الفقراء. وأشكال التدخل هذه تجعل المجتمع أحسن حالاً بصورة عامة كما أنها (أي أشكال التدخل) تمثّل برامج اجتماعية سليمة ذات عوائد اقتصادية واجتماعية عالية خاصة بها.